

الفصل الأول

إنشاء دولة فلسطين

في ٢٢ يونيو ١٩٨٧م ألقى خطاباً أمام لجنة الأمم المتحدة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وفي ختام هذه الخطبة انتهت إلى أنه وفقاً للظروف السياسية الراهنة في كل من إسرائيل والولايات المتحدة، لم يكن هناك أي أمل واقعي في عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في المستقبل القريب. ولذلك اقترحت أن يعلن الشعب الفلسطيني من طرف واحد دولته المستقلة الخاصة به، وأن تعترف الأمم المتحدة فوراً بدولة فلسطين المستقلة. وأن تطبق الأمم المتحدة - كذلك - نفس الأسلوب لكي تضمن انسحاب إسرائيل من أراضي دولة فلسطين المحتلة، مثلما عملت الأمم المتحدة على انسحاب جنوب إفريقيا من دولة ناميبيا المحتلة، وكان رأيي في ذلك الوقت أن إنشاء دولة فلسطين المستقلة يحقق ويجسد الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما يفتح آفاقاً هائلة لجلب السلام المقرون بالعدل في الشرق الأوسط.

وكان عدد كبير من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية يحضرون هذا المؤتمر للاستماع إلى خطبتي، وقد أبدوا اهتماماً جدياً باقتراحي بأن ينشئ الشعب الفلسطيني من طرف واحد دولة فلسطين المستقلة، وطلبوا مني أن أعد ورقة بحثية لهم عن هذا الموضوع، وأن تناقش هذه الورقة بتفصيل أكبر الإمكانية القانونية لإنشاء دولة فلسطين، وكيف يمكن عمل ذلك؟ وكيف يتعين على الأمم المتحدة أن تعترف بدولة فلسطين المستقلة؟ ثم كيف تقوم الأمم المتحدة بضمان انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من فلسطين؟ إلخ، وقد وافقت على إنجاز هذا المشروع البحثي على أساس طوعي ومجاني.

في ١١ مارس ١٩٨٨ م، قدمت بحثي إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإلى العديد من الأمريكيين الفلسطينيين المعروفين، وبعضهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وكان عنوان هذه الورقة: «إنشاء دولة فلسطين»، وفي ٣١ يوليو ١٩٨٨ م عندما ألقى الملك «حسين» ملك الأردن خطبته الشهيرة التي قطع فيها كل الروابط القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية، طُلب مني على الفور بعد ذلك أن أعمل مستشاراً للجنة القانونية للمجلس الوطني الفلسطيني الذي كلف بإنشاء دولة فلسطين المستقلة، وفي ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ م أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر قيام دولة فلسطين المستقلة.

ويتضمن الجزء الباقي من هذا الفصل البحث الذي قدمته إلى منظمة التحرير الفلسطينية في مارس ١٩٨٨ م الذي أصبح منذ ذلك الوقت وثيقة معلنة، وقد قدمته هنا آملاً أن يتمكن القارئ من فهم أفضل للمعنى الحقيقي والدقيق لدلالة الأحداث الكبرى التي وقعت في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر؛ لقد أتاح إنشاء دولة فلسطين فرصة هائلة للتقدم من جانب أولئك الذين يرغبون في تحقيق السلام والعدل في الشرق الأوسط.

إنشاء دولة فلسطين

أدت عرقلة فرص السلام في الشرق الأوسط وعزوف الحكومة الأمريكية عن عمل أي شيء بشأن هذا السلام إلى إثارة قضية عامة تتعلق بما إذا كان يمكن لبقية أعضاء المجتمع الدولي أن يفعلوا شيئاً لإنشاء وضع قانوني وسياسي يؤدي إلى تسوية سلمية نهائية بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، على أساس حل يقوم على دولتين.

ويرى المؤلف أن الإجابة هنا بالإيجاب، وتكمن في بحث السابقة التي أرساها المجتمع الدولي عام ١٩٤٦ م، عندما حاولت أقلية بيضاء في النظام العنصري في جنوب إفريقيا بشكل غير قانوني وبغير نجاح أن تضم وأن تستمر في إدارة الإقليم الذي كان خاضعاً لوصاية جنوب إفريقيا، وهو جنوب غرب إفريقيا المعروف اليوم باسم «ناميبيا»، وتقدم المعالجة لمسألة ناميبيا من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة

ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، مثلاً مفيداً حول قدرة المجتمع الدولي بأسره على أن يؤكد بوضوح لكل من إسرائيل والولايات المتحدة أن إسرائيل سوف تنسحب يوماً ما من الأراضي المحتلة حتى يكون الشعب الفلسطيني قادراً على ممارسة حقه القانوني الدولي في تقرير مصيره.

انتداب عصبة الأمم على فلسطين وجنوب غرب إفريقيا

لن يفيد هنا محاولة تقديم تحليل تفصيلي وشامل لتاريخ الانتداب على إقليم جنوب غرب إفريقيا^(١) وعلى فلسطين، هذا الانتداب الذي كان قد منح من جانب عصبة الأمم ١٩٢٠م إلى بريطانيا العظمى، وتمارسه نيابة عنها جنوب إفريقيا، والانتداب على فلسطين^(٢) الذي منحه العصبة إلى بريطانيا عام ١٩٢٠م. لكن في هذه المرحلة الأولية من التحليل قد يكون من الحياد أن نقول عدداً قليلاً من الكلمات حول فصل وهدف نظام انتداب عصبة الأمم: عندما هزمت دول المحور في عام ١٩١٨م من خلال التدخل العسكري الأمريكي في الحرب، ظهرت قضية ما هو مصير الممتلكات الاستعمارية عبر العالم؟ كان التقليد المتبع في العلاقات الدولية في ذلك الوقت، هو أن الغازي أو الفاتح يستطيع أن يقسم ويعيد توزيع الممتلكات الاستعمارية فيما بينه وبين القوى الاستعمارية، ولكن في خطاب النقاط الأربع عشرة التي أعلنها الرئيس «وودرو ويلسون»، كان واضحاً أنها نهاية الحرب العظمى وأن هذه الظاهرة لن تتكرر مرة أخرى، وفي رأى الرئيس «ويلسون» أن إنكار حق تقرير المصير الوطني أدى إلى اندلاع الحرب في المقام الأول، وأن المحافظة على السلام في المستقبل تتطلب منح حق تقرير المصير الوطني لمختلف الشعوب التي تعيش في هذه الأقاليم المحررة حديثاً.

خطاب النقاط الأربع عشرة^(٣) بالإضافة إلى مؤتمر الصلح في باريس^(٤) واتفاقية فرساي^(٥) وعهد عصبة الأمم^(٦)، كل ذلك ضمن لكل الجماعات العرقية المختلفة في أوروبا الوسطى والشرقية أن تنشئ كل منها بشكل سريع دولة وطنية مستقلة خاصة بها، وعلى العكس من ذلك فإن شعوب إفريقيا والشرق الأوسط والشرق الأقصى كان عليها أن تنتظر، وهكذا فإن المادة ٢٤ من عهد عصبة الأمم قد أنشأت نظماً للانتداب تطبق على هذه الممتلكات الاستعمارية السابقة التي كانت قد انتزعت من ألمانيا وتركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى^(٧).

تنص المادة ٢٢ / ١ من عهد عصبة الأمم على أن كل الانتدابات لا بد أن يحكمها مبدأ رفاهية وتطور هذه الشعوب يشكل أمانة مقدسة للحضارة^(٨)، ووفقاً للمادة ٢ / ٢٢ من عهد العصبة فإن الوصاية على هذه الشعوب يجب أن يعهد بها إلى أمم متقدمة، والتي تستطيع بحكم مواردها وخبرتها وموقعها الجغرافي أن تنهض بالمسئولية وأن تكون راغبة بقبولها، وأن هذه الوصاية يجب أن تمارس من جانب هذه الأمم بوصفها قائمة بالانتداب نيابة عن عصبة الأمم^(٩). **هذا الترتيب كان مجرد خطوة ضد الإلحاق الاستعماري المباشر للأقاليم المتدب عليها التي تخضع للانتداب.** وفقاً لنظام الانتداب في عصبة الأمم، فإن شروط هذه الانتدابات لم تتضمن أى تنازل عن إقليم أو نقله أو نقل السيادة عليه للدول القائمة بالانتداب^(١٠).

انتدابات عصبة الأمم في الواقع كانت تنقسم ثلاثة أقسام وفقاً لرأى العصبة فيما يتعلق بمراحل تطور الشعوب الخاضعة لهذا النظام، والتي تتعلق باستعدادها وقدرتها على نيل الاستقلال الوطني^(١١).

نصت المادة ٢٢ / ٤ من عهد عصبة الأمم على أن بعض المجتمعات التي كانت تتبع في السابق الإمبراطورية العثمانية قد وصلت إلى حالة من التطور، بحيث إن وجودها كأمم مستقلة يمكن الاعتراف به بشكل مؤقت^(١٢). وقد أصبح ذلك معلوماً، وأطلق على تلك الانتدابات فئة (أ)، وشملت بعد ذلك فلسطين، والتي وضعت في الواقع تحت انتداب بريطانيا العظمى، وذلك في عام ١٩٢٢م^(١٣)، وعلى العكس من ذلك، فإنه وفقاً للمادة ٢٢ / ٦ من عهد عصبة الأمم، فإن جنوب غرب إفريقيا قد أصبح تحت الانتداب فئة (ج) الذي كان يجب أن يدار بشكل أفضل، وفقاً لقوانين الدولة المنتدبة باعتبار أنه جزء من إقليم هذه الدولة^(١٤). وفي عام ١٩٢٠م قامت عصبة الأمم بمنح الانتداب على إقليم جنوب غرب إفريقيا إلى إنجلترا، لكنه مورس في الواقع نيابة عنها من جانب اتحاد جنوب إفريقيا.

وقد كانت كل الدول المنتدبة تخضع للسلطان القضائي الشامل لمجلس العصبة، الذي قام بدوره بمنح أو تفويض الإشراف على إدارة الدولة المنتدبة إلى اللجنة الدائمة للانتدابات التي كانت تضم عشرة أعضاء، أغليبيتهم من مواطني الدول غير

المكلفة بالانتداب^(١٥). والواقع أن الانتدابات الفعلية ذاتها تضمنت معاهدات دولية كانت قد عقدت بين مجلس العصبة من ناحية وبين الدولة المنتدبة من ناحية أخرى^(١٦)، وهذه الانتدابات تضمنت حماية مؤكدة للسكان الأصليين في الإقليم الخاضع للانتداب^(١٧). وقد يتطلب نظام الانتداب أن تقدم الدول المنتدبة تقريراً سنوياً إلى مجلس العصبة، ويجب أن يكون مرضياً للمجلس^(١٨)، يجب أيضاً على الدولة المنتدبة أن توافق على أنه في حالة قيام أى نزاع يتعلق بتفسير نظام الانتداب، فإن مثل هذه النزاعات يجب أن تعرض على المحكمة الدائمة للعدل الدولي، والتي كانت سابقة على محكمة العدل الدولية^(١٩).

وقد استمر الحال على هذا النحو حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وإنشاء الأمم المتحدة، والتي نشأ معها أيضاً مجلس نظام الوصاية الدولية الذي تقرر في الفصل ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة^(٢٠). وقد نصت المادة ٧٧/١ بند (أ) من هذا الميثاق على أن الأقاليم التي كانت خاضعة لانتدابات عصبة الأمم يجب أن توضع تحت نظام الوصاية في إطار الأمم المتحدة، من خلال اتفاقات الوصاية التي يجب أن تعقد بين الدولة المنتدبة وبين الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تعمل بمساعدة مجلس الوصاية، عدا- في حالة استثناء- المناطق الاستراتيجية- والتي ليس هذا مكان معالجتها^(٢١).

فيما يتعلق بالانتداب على جنوب غرب إفريقيا وعلى فلسطين، فإن اتفاقات الانتداب في الحالتين لم تعقد مطلقاً بين الدولة المنتدبة وبين الجمعية العامة، وفي حالة جنوب غرب إفريقيا فإن الحكومة الإفريقية رفضت أن تقوم بذلك، بينما في حالة فلسطين فإن الحكومة البريطانية قررت ببساطة أن تحيل المشكلة برمتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى صدور قرار التقسيم في عام ١٩٤٧م^(٢٢) الذي لم ينفذ مطلقاً، ومن المهم أن نشير رغم ذلك إلى أن كل الدول المنتدبة الأخرى قد وافقت على تحويل انتدابات العصبة إلى نظام الوصاية في الأمم المتحدة.

ومع ذلك فإنه في أحوال الانتدابات الخاصة بإفريقيا وفلسطين؛ فإن المادة ١/٨٠ من ميثاق الأمم المتحدة قد أوضحت تماماً أن أحكام هذه الانتدابات ظلت سارية حتى يتم وضعها تحت نظام الوصاية في الأمم المتحدة.

١- عدا الحالات التي يتفق عليها في اتفاقات الوصاية الفردية والخاضعة للمواد ٧٧ و٧٩ و٨١ والمتعلقة بوضع كل إقليم تحت نظام الوصاية، وحتى يتم إبرام مثل هذه الاتفاقية، فليس في هذا النطاق ما يغير بأى شكل أى حقوق لأى دول أو لأى شعوب أو شروط الاتفاقات القائمة التي يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافاً فيها^(٢٣).

هذا النص التحفظى طبق صراحة على انتدابات عصبة الأمم بالنسبة لفلسطين وجنوب غرب إفريقيا، لأن كلا منهما لم يتحول إلى نظام الوصاية فى الأمم المتحدة^(٢٤)، ولذا فإن أحكام الوصاية فى فلسطين وجنوب غرب إفريقيا ظلت فى نظر القانون الدولى الوضعى سارية وطبقت على الأقاليم المتدبة رغم انتهاء عصبة الأمم وحلول الأمم المتحدة محلها، والحق أنه بموجب المادة ١/٨٠ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ظلت سارية هى الأخرى بوصفها جزءاً من القانون الدولى الوضعى.

تاريخ ناميبيا فى الأمم المتحدة

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم ٩ الدورة الأولى لعام ١٩٤٦م كل الدول التى تدير أقاليم تحت نظام انتداب عصبة الأمم إلى عقد اتفاقيات وصاية بينها من ناحية وبين الأمم المتحدة من ناحية أخرى^(٢٥). غير أن حكومة جنوب إفريقيا بدلاً من أن تقوم بذلك أبلغت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها تريد أن تضم إقليم جنوب غرب إفريقيا تحت سيادتها، ولكن الجمعية العامة رفضت هذا الاقتراح بقرارها رقم ٦٥ الدورة الأولى لعام ١٩٤٦م، وأكدت طلبها من جنوب غرب إفريقيا بأن تقوم بوضع الإقليم تحت نظام وصاية الأمم المتحدة^(٢٦)، وبعد صدور هذا القرار قررت جنوب إفريقيا ألا تقوم بضم الإقليم، ولكن حافظت على الوضع الراهن، ومع ذلك فى عام ١٩٤٩م أبلغت جنوب إفريقيا الأمم المتحدة بأنها لن تقدم بعد ذلك المعلومات اللازمة عن جنوب غرب إفريقيا إلى الجمعية العامة^(٢٧).

ردت الجمعية العامة على هذا التحدى بأن طلبت رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية حول الوضع الدولى فى جنوب غرب إفريقيا، وصدر هذا الرأى فى ١١ يوليو ١٩٥٠م^(٢٨)، وقد قررت المحكمة العالمية أن الجمعية العامة للأمم المتحدة

لها الحق قانوناً في أن تمارس الوظائف الإشرافية التي كانت تمارسها عصبة الأمم فيما يتعلق بإدارة إقليم جنوب غرب إفريقيا الخاضع للانتداب^(٢٩)، وأن حكومة جنوب إفريقيا تقع تحت التزام بأن تقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة - بغرض الإشراف والمراقبة - تقارير سنوية في هذا الشأن^(٣٠)، ومن ثم فإنه تقرر أن جنوب غرب إفريقيا لا يزال إقليمًا خاضعًا لنظام الانتداب منذ ١٧ ديسمبر ١٩٢٠ م^(٣١).

ووفقاً لرأى المحكمة العالمية فإن الأقاليم التي تخضع لنظام الانتداب لا يمكن أن توضع بشكل آلي تحت نظام الوصاية للأمم المتحدة وفقاً للميثاق، فلذلك لم يفرض الميثاق على إفريقيا أي التزام بأن تضعه جنوب غرب إفريقيا تحت نظام الوصاية^(٣٢)، ومع ذلك فإنه ما لم يكن هناك اتفاقات وصاية، فإن الانتداب على إقليم جنوب غرب إفريقيا ظل ساريًا، وسلطات مجلس العصبة للإشراف على هذا الإقليم أصبحت الآن في حوزة الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٣٣)، وفيما بعد وفي رأى استشاري متصل بذلك في ٧ يوليو ١٩٥٥ م قررت المحكمة العالمية بالإجماع بأن قيام الجمعية العامة بوضع مجموعة من القواعد الخاصة التي تنطبق بقدر الإمكان على الإجراء الذي يتبع من جانب مجلس العصبة، بما في ذلك القاعدة التي تتطلب ثلثي أصوات الجمعية العامة على مسائل تتعلق بالتقارير والشكاوى الخاصة بإقليم جنوب غرب إفريقيا هي ترجمة صحيحة للرأى الاستشاري الصادر عام ١٩٥٠ م^(٣٤)، ووفقاً للمحكمة العالمية فإن نظام التصويت الذي يتطلب الإجماع طبقاً لنظام عصبة الأمم لم يعد ساريًا، وأن تطلب ثلثي أصوات الجمعية العامة هو إجراء قانوني؛ لكي تمارس سلطات الإشراف على الأقاليم التي كانت تخضع لانتداب عصبة الأمم^(٣٥).

وبعد عشرين عاماً من رفض جنوب إفريقيا منح الاستقلال لشعب جنوب غرب إفريقيا، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٢١٤٥ لعام ١٩٦٦ م^(٣٦). في هذا القرار قررت الجمعية العامة أن الانتداب على جنوب غرب إفريقيا قد انتهى، وأن جنوب إفريقيا لم يعد لها حق إدارة الإقليم^(٣٧). قررت الجمعية العامة أيضاً أنه ومنذ ذلك الوقت فصاعداً فإن إقليم جنوب غرب إفريقيا قد أصبح تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة، وأن الأمم المتحدة يجب أن تنهض

بمسئولياتها فيما يتعلق بجنوب غرب إفريقيا، وقررت إنشاء لجنة مؤقتة فى جنوب غرب إفريقيا، وطالبت جنوب إفريقيا بأن تمتنع عن أى عمل دستورى أو إدارى أو سياسى أو غيره من شأنه أن يغير بأى شكل من الأشكال أو يؤدى إلى تغيير الوضع الدولى الحالى فى جنوب غرب إفريقيا^(٣٨).

وفى القرار رقم ٢٢٤٨ الصادر فى عام ١٩٦٧ م^(٣٩) قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ذلك الوقت إنشاء مجلس الأمم المتحدة فى جنوب غرب إفريقيا ويضم ١١ دولة عظمى مهمته أن يدير، وأن يصدر القوانين، وأن يشكل جمعية تأسيسية، وأن يحافظ على القانون والنظام إلى آخره فى إقليم جنوب غرب إفريقيا^(٤٠)، وأن تستمر الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أن تمارس المسؤولية النهائية على هذا المجلس، وأن تعين ممثلًا للأمم المتحدة خاصًا بجنوب غرب إفريقيا^(٤١)، قررت الجمعية أيضًا أن جنوب غرب إفريقيا سوف يصبح مستقلاً فى موعد يحدد طبقاً لرغبات السكان. وبحلول يوليو ١٩٦٨ م^(٤٢)، وفى عام ١٩٦٨ م أعيدت تسمية جنوب غرب إفريقيا رسميًا باسم «ناميبيا» من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٢٣٧٢^(٤٣).

وقد اتخذت الجمعية العامة - فى ذلك الوقت - سلسلة طويلة من القرارات التى أكدت على انسحاب جنوب إفريقيا من ناميبيا وقررت أن احتلال جنوب إفريقيا لـ «ناميبيا» ليس مشروعاً^(٤٤)، وأن شعب ناميبيا له الحق فى الاستقلال^(٤٥)، وأن جنوب إفريقيا يجب أن ينسحب من ناميبيا^(٤٦)، والأهم من ذلك أنه فى القرار ٢٨٣ الصادر فى عام ١٩٧٠ م^(٤٧) من مجلس الأمن، أنشأ المجلس نظاماً قانونياً كاملاً؛ لكى يطبق من جانب أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بـ «ناميبيا» بغرض ضمان أن لا تستمر علاقات أى عضو بالمنظمة الدولية مع جنوب إفريقيا يمكن أن تنطوى على اعتراف بسلطة جنوب إفريقيا على ناميبيا، وقرر المجلس سلسلة كاملة من الخطوات تتخذ فى هذا الشأن^(٤٨). وقد أعقب ذلك قرار من مجلس الأمن والقرار ٢٨٤ فى ١٩٧٠ م^(٤٩)، الذى طلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية المترتبة على استمرار وجود جنوب إفريقيا فى ناميبيا^(٥٠). وقد صدر الرأى الاستشارى من المحكمة العالمية فى ٢١ يونيو عام ١٩٧١ م^(٥١)، وقد قررت المحكمة أن استمرار وجود جنوب إفريقيا فى ناميبيا غير

مشروع^(٥٢)، وأن جنوب إفريقيا عليها التزام بأن تسحب إدارتها من ناميبيا فوراً، وأن تضع حداً ونهاية لاحتلال الإقليم^(٥٣)، وأن الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة عليها التزام بالاعتراف بعدم مشروعية وجود جنوب إفريقيا فى ناميبيا، وعدم مشروعية الأعمال التى تقوم بها نيابة عن الإقليم أو التى تتعلق بالإقليم، وأن تمتنع عن أى عمل، وبشكل خاص أى تعاملات، مع حكومة جنوب إفريقيا تنطوى على الاعتراف بعدم المشروعية أو المساعدة على هذا الوجود الإدارى^(٥٤). وقد طلبت المحكمة العالمية أيضاً من الدول التى ليست أعضاء فى الأمم المتحدة بأن تتصرف وفقاً لهذا الحكم^(٥٥).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحكمة أكدت أن صدور الرأى الاستشارى لعام ١٩٥٠م، والذى يقضى بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة هى المؤهلة قانوناً بممارسة السلطات والوظائف الإشرافية التى كانت تمارسها فى السابق عصبة الأمم فيما يتعلق بإدارة الإقليم الخاضع للانتداب، وأن جنوب إفريقيا عليها التزام بأن تعرض - بغرض الرقابة والإشراف - على الجمعية العامة تقارير سنوية^(٥٦)، والأهم من ذلك أيضاً أن المحكمة قررت بأنه ليس صحيحاً الافتراض بأن الجمعية العامة، من حيث المبدأ، لديها فقط سلطة إصدار التوصيات، وأنها بهذه الصفة ممنوعة من أن تتخذ فى حالات معينة وفى حدود سلطاتها قرارات يمكن أن تتضمن تأكيدات أو إجراءات تنفيذية^(٥٧)، وبعبارة أخرى، فإن قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالأقاليم السابق وضعها تحت الانتداب والتى لم تحصل بعد على الاستقلال، يمكن أن تصبح من الناحية القانونية ملزمة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وبموجب القرار رقم ٣٠١ الصادر عام ١٩٧١^(٥٨)، فإن مجلس الأمن قد أخذ علماً وبالتقدير للرأى الاستشارى الصادر من المحكمة العالمية حول ناميبيا^(٥٩).

وفى عام ١٩٧٣م اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة حقوق شعوب جنوب غرب إفريقيا باعتبارها ممثلاً شرعياً لشعب ناميبيا^(٦٠)، وفى عام ١٩٧٦م دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة «سوابو» للمشاركة فى عملها بوصفها مراقباً، وقررت أن أى محادثات تتعلق باستقلال ناميبيا يجب أن تتم بين ممثلى جنوب إفريقيا و«سوابو» تحت رعاية الأمم المتحدة^(٦١)، وفى ١٩٧٧م صوت مجلس الأمن بالإجماع بفرض حظر إجبارى على تصدير السلاح إلى جنوب إفريقيا، وكانت

تلك هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي يتخذ فيها إجراء من إجراءات القمع ضد دولة عضو في إطار الفصل السابع من الميثاق^(٦٢)، كذلك فإن مجلس الأمم المتحدة في ناميبيا، وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أدانا اعتزام جنوب إفريقيا ضم «خليج وولدس» باعتباره عملاً غير مشروع وعملاً باطلاً وليس له أى أساس قانوني^(٦٣).

وأخيراً، فإنه في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨م أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٤٣٥^(٦٤) الذى أنشأ آلية لتحقيق استقلال ناميبيا، فقد قرر أن ينشئ تحت إشراف الأمم المتحدة «مجموعة الأمم المتحدة» المساعدة للتحويل، لمساعدة الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة للتأكيد على الاستقلال المبكر لـ «ناميبيا» من خلال الانتخابات الحرة تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة^(٦٥) وفى أعقاب هذه الانتخابات فقد تسلمت حكومة ناميبيا السلطة^(٦٦).

ويرى المؤلف أنه لو كان «جيمى كارتر» قد أعيد انتخابه كرئيس فى نهاية عام ١٩٨٠م لكانت ناميبيا قد استقلت، وقد وافقت حكومة جنوب إفريقيا رسمياً على القرار ٤٣٥، ولكن فى أعقاب هزيمة كارتر رفضته، ربما نتيجة لاجتماع بين كسينجر وبين وزير خارجية جنوب إفريقيا فى باريس^(٦٧)، وبعد إجراء الانتخابات الأمريكية بقليل، من الواضح أن الرئيس المنتخب «رونالد ريجان» قد أرسل «كسينجر» برسالة مفادها أن الإدارة الجديدة سوف تقوم بإعادة تقييم السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه جنوب إفريقيا، وهى مسألة أصبحت معروفة فيما بعد باسم «الارتباط البناء»^(٦٨)، وهكذا فإن المؤتمر الدولى الذى كان مقرراً له أن يعقد وأن ينظر فى الخطة التى تضمنها القرار رقم ٤٣٥، وأن يعقد هذا المؤتمر فى جينيف فى يناير ١٩٨١م، قد انفض بسبب رفض جنوب إفريقيا لالتزامها السابق بالقرار ٤٣٥ رغم الالتزام القاطع بضرورة الالتزام بالقرار ٤٣٥ وفقاً للمادة ٢٥^(٦٩) من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا التصرف المقيت حدث بموافقة ضمنية إن لم يكن تشجيعاً صريحاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التى أرادت أن تربط استقلال ناميبيا بتحقيق انسحاب القوات الكوبية من أنجولا^(٧٠).

صحيح أن ناميبيا ليست مستقلة تماماً اليوم ومع ذلك فإن المجتمع الدولي بأسره يوافق على استقلالها، وكذلك الموقف الرسمي للولايات المتحدة^(٧١) يقوم على أساس أنه يوماً ما، فإن ناميبيا سوف تصبح مستقلة، ولذلك أود أن أقترح أن إجراء ماثلاً يمكن أن يتخذ بالنسبة لفلسطين على أمل أن المجتمع الدولي بأسره بما في ذلك الولايات المتحدة أيضاً يوماً ما- إن لم يكن إسرائيل أيضاً- سوف يوافق على اقتراح أن الشعب الفلسطيني يجب هو الآخر أن يحظى بفرصة ممارسة حقه الدولي القانوني في تقرير مصيره في فلسطين، وبصفة خاصة، فإنه لو أن الجمعية العامة كانت مفوضة بالتصرف بنفس الطريقة التي تصرفت بها بالنسبة لشعب جنوب غرب إفريقيا الذي كان تحت انتداب فئة (ج)، فإنه من باب أولى أن الجمعية العامة كان يجب أن تفوض هي الأخرى بشكل مماثل فيما يتعلق بشعب فلسطين الذي كان تحت انتداب فئة (أ)، الأكثر من ذلك أنه تم الاعتراف بشكل مؤقت بأنها أمة مستقلة بحكم المادة ٢٢/٤ من عهد عصبة الأمم، هذا الاعتراف الذي يظل سارياً حتى اليوم وفقاً للمادة ٨٠/١ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تعد ملزمة بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وبناء على سابقة ناميبيا، فإن الاقتراح البناء الذي أريد أن أقدمه هنا هو أن الشعب الفلسطيني يجب أن يتقدم هو الآخر صوب إنشاء دولة فلسطين.

كيف تنشأ دولة فلسطين؟

من المتفق عليه أن الدولة المستقلة يجب أن يكون لها خصائص معينة حتى يمكن أن تعترف بها دول العالم:

- ١ - إقليم محدد.
 - ٢ - شعب محدد.
 - ٣ - حكومة عاملة.
 - ٤ - القدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى^(٧٢).
- ولن تكون هناك مشكلة في أن تتمتع دولة فلسطين بهذه المعايير الأربعة.

بالإضافة إلى ذلك فإن المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه في حالة النزاع أو التعارض بين أحكام الميثاق وبين الالتزامات التي تنشأ عن أى اتفاقية دولية أخرى فإن الالتزامات الناجمة عن الميثاق هي التي تسود^(٧٣). ومن ثم فإن الشرط التحفظى فى الميثاق الوارد فى المادة ٨٠ / ١ فيما يتعلق بضمان استمرار سريان وصلاحيه الانتدابات فى ظل العصبة إلى أن يتم تحويلها إلى نظام الوصاية فى الأمم المتحدة يجب أن تكون له الأولوية على اتفاق دولى لاحق يمكن إبرامه بالنسبة للأقاليم التى كانت خاضعة فى ظل الانتدابات فى ظل عصبة الأمم فى حالة التعارض بين هذه الالتزامات، وعلى سبيل المثال، فإنه فى إطار اتفاقية «كامب ديثيد» الخاصة بالسلام فى الشرق الأوسط لعام ١٩٧٨م^(٧٤)، فإن التعارض بين أحكام الانتداب على فلسطين وبين المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التى تتعارض بشكل مباشر مع حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، فإن أحكام الانتداب لا تسرى ولا تتمتع بأى قيمة فى إطار القانون الدولى الراهن. ويمكن أن نقول نفس الشيء بالنسبة للالتزام الولايات المتحدة الذى قطعتة على نفسها لإسرائيل عام ١٩٧٥م بأنها لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تقبل المنظمة رسمياً القرار ٢٤٢ وتعترف بإسرائيل، وما دامت الجمعية العامة للأمم المتحدة هى وريث عصبة الأمم بالنسبة للانتداب على فلسطين، فإن لها السلطة القانونية الكاملة لتقرر أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى، وهذا القرار ملزم لكل أعضاء الأمم المتحدة بما فى ذلك الأمم المتحدة وإسرائيل، شاءوا أم أبوا.

والمجلس الوطنى الفلسطينى هو السلطة التشريعية العليا للشعب الفلسطينى، ومن ثم فإن الخطوة الأولى هى أنه يجب على المجلس أن يعلن رسمياً عن قيام دولة فلسطين من خلال إعلان خاص، قصير ومحدد، للاستقلال. هذه النقطة حاسمة لأنه متروك للشعب الفلسطينى - وليس الأمم المتحدة - أن يعلن نفسه كدولة مستقلة، وقد سبق فى عهد عصبة الأمم أن اعترف بشكل مؤقت بالشعب الفلسطينى بوصفه أمة مستقلة. هذا الاعتراف لا يزال له الأثر القانونى وفقاً للشرط التحفظى الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة، والسلطة التشريعية العليا للشعب الفلسطينى لها الحق فى أن تحدد درجة الاعتراف عن طريق إعلان استقلال دولة فلسطين، وإعلان الاستقلال يجب أن يتضمن الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لإنشاء دولة فلسطين، والتى

تمتلك كل المقومات المطلوبة لإنشاء دولة وفقاً للمعيار المعترف به في القانون الدولي، والإعلان يجب أن يعالج مسائل الجنسية لمواطني دولة فلسطين، وعلاقة ذلك بالمادة ٧ من نظام الانتداب البريطاني على فلسطين، والتي تنص على ما يلي:

المادة السابعة

تكون إدارة فلسطين مسئولة عن سن قانون للجنسية، ويجب أن تتضمن أحكام هذا القانون تسهيل الحصول على المواطنة الفلسطينية من جانب اليهود الذين يحصلون على إقامة دائمة في فلسطين^(٧٥).

ووفقاً لهذا المعيار، فإن البريطانيين قد أصدروا قانون الجنسية البريطاني في ٢٤ يوليو ١٩٢٥م^(٧٦)، والذي لا يزال منتجاً لبعض الآثار القانونية حتى الآن وفقاً للمادة ٧ من نظام الانتداب والمادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم والمادة ٨٠/١ من ميثاق الأمم المتحدة؛ لذلك فإن إعلان الاستقلال يجب أن يشير إلى ضرورة صدور قانون الجنسية الفلسطيني الشامل والحديث على أساس أولى، ويشمل كل الأفراد الذين كانوا مواطنين في فلسطين في مفهوم قانون مجلس العموم البريطاني حول الجنسية في فلسطين عام ١٩٢٥م، اعتباراً من يوم معين (على سبيل المثال ١ سبتمبر ١٩٣٩م بداية الحرب العالمية الثانية)، بالإضافة إلى أطفال وأجداد هؤلاء الأفراد هم بحكم الواقع مواطنون لدولة فلسطين الجديدة.

وبهذه الطريقة، فإن معظم الفلسطينيين يصبحون بشكل آلي مواطنين لدولة فلسطين الجديدة دون حاجة إلى أي إجراء آخر من جانبهم، ولن يكون من الضروري لأي فلسطيني تمتع بالفعل برعوية أو جنسية في دولة أخرى أن يتنازل عن جنسيته هذه حتى يحصل على الجنسية الفلسطينية، بل إن معظم الفلسطينيين المقيمين في المنفى الذين لم يحصلوا على جنسية أجنبية سوف ينتقلون من عداد الأشخاص الذين لا جنسية لهم. ومع ذلك فإن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين المحتلة سوف يظلون «أشخاصاً محميين» في مفهوم اتفاقية جنيف الرابعة حتى تكتمل التسوية السلمية النهائية بين فلسطين وإسرائيل، كما تتطلبها المادة السابعة من صك الانتداب البريطاني على فلسطين.

وبموجب هذا الإجراء يصبح الفلسطينيون المقيمون في الأردن وإسرائيل بشكل آلي مواطنين مزدوجي الجنسية، ويصبح أيضاً بعض اليهود من مواطني إسرائيل بشكل آلي مواطنين في فلسطين ويتمتعون أيضاً بجنسية مزدوجة، ومع ذلك فإني أشك أن معظم هؤلاء اليهود مزدوجي الجنسية سوف يقبلون المواطنة الفلسطينية. ومن المتصور أن بعض مزدوجي الجنسية من اليهود الذين يعيشون حالياً بشكل غير قانوني في الضفة الغربية وقطاع غزة قد يقررون البقاء في دولة فلسطين، رغم أن مثل هذا القرار لن يعطيهم أى حق في تملك العقار الخاص بهم، والذي سبق أن حصلوا عليه بالمخالفة للقانون الدولي.

والفيصل النهائي في هذه المسائل المعقدة المتصلة بازدواج الجنسية يتعين التفاوض حولها بين حكومات فلسطين وإسرائيل والأردن خلال أى مؤتمر للسلام، وبعد ذلك يجب أن يؤدي إعلان الاستقلال إلى قيام حكومة فلسطين، وهذه الحكومة يمكن حينذاك أن تصدر بياناً رسمياً بأنها مستعدة للتفاوض مع حكومة إسرائيل حول تحديد حدودهما على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م، ومؤتمر الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م، ورغم أن الدولة المستقلة يجب أن تكون لها أرض محددة، إلا أنه ليس شرطاً أن تكون الأرض محددة سابقاً، ولعل الحالة الأولى المؤيدة لهذا الاقتراح، وهى إسرائيل نفسها التى لا تملك أى نوع من الحدود الثابتة والمعترف بها دولياً، ولا يوجد سوى خطوط هدنة وجدت بعد حرب ١٩٤٨م، ورغم عدم وجود حدود ثابتة ودائمة معترف بها دولياً إلا أن إسرائيل عضو في الأمم المتحدة، ويعترف بها عدد كبير من الدول في المجتمع الدولي، ويصدق الشيء نفسه على دولة فلسطين انتظاراً للتحديد النهائي لحدودها.

قبول فلسطين في الأمم المتحدة

وأخيراً، يجب أن يدفع إعلان الاستقلال حكومة فلسطين إلى أن تطلب حق الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين الواضح في عضوية الأمم المتحدة، وتنظم المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة الإجراء الذى بموجبه يتم قبول عضوية الدول.

١ - عضوية الأمم المتحدة مفتوحة لكل الدول المحبة للسلام التي تقبل الالتزامات الواردة في هذا الميثاق ، وأن تكون - في تقدير المنظمة - راغبة وقادرة على الوفاء بهذه الالتزامات .

٢ - يتم قبول الدولة في عضوية الأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن .

ومعنى ذلك أن عضوية الأمم المتحدة تتطلب إجراءً مشتركاً من جانب كل من مجلس الأمن والجمعية العامة .

وفي الرأي الاستشاري الصادر عام ١٩٤٨م حول شروط قبول دولة في عضوية الأمم المتحدة^(٧٧) فسرت محكمة العدل الدولية المادة الرابعة على أنها تضع شروطاً خمسة لعضوية الأمم المتحدة، فلكي تقبل الدولة الطالبة يجب أن تكون : ١- دولة - ٢- محبة للسلام - ٣- تقبل التزامات الميثاق - ٤- أن تكون قادرة على الوفاء بهذه الالتزامات - ٥- أن تكون راغبة في ذلك .

وقررت المحكمة أن عضو الأمم المتحدة عندما يصوت على قبول الدولة في عضوية الأمم المتحدة سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، فإنه ليس مسموحاً له قانوناً أن يوافق على قبول مشروط بشرط ليس منصوصاً عليه صراحة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة .

ومع ذلك أوضحت المحكمة هذه النقطة بقولها : إن المادة ٤ لا تمنع دولة عضو أن تأخذ في اعتبارها أي عامل يمكن أن يكون بشكل مقبول وبحسن نية متصلاً بالشروط الواردة في المادة ٤ / ١ . ورغم ذلك ، فإنه بالنسبة لاقتراح عضوية فلسطين ، يجب أن نتذكر أن كل الدول الأطراف في ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك الولايات المتحدة ، سبق لها أن اعترفت بشكل احتياطي بالشعب الفلسطيني كأمة مستقلة . ومن ثم ، فإنه بموجب الرأي الإفتائي للمحكمة العالمية حول شروط العضوية ، تصبح الحكومة الأمريكية ملزمة بأن تصوت بحسن نية لصالح قبول فلسطين في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة .

وفى رأى آخر متصل صدر عام ١٩٥٠م حول اختصاص الجمعية العامة لقبول دولة فى الأمم المتحدة^(٧٨)، قررت المحكمة العالمية أن قبول دولة فى عضوية الأمم المتحدة وفق المادة ٤/٢ من الميثاق لا يمكن أن يتم بقرار من الجمعية العامة إذا لم يكن مجلس الأمن قد أصدر توصية بالقبول؛ لأن الدولة الطالبة لم تحصل على الأغلبية اللازمة، أو بسبب القيتو السلبى الذى قد يستخدمه أحد الأعضاء الدائمين على القرار المطروح، وأكدت المحكمة أنه تلزم توصية إيجابية بالقبول من مجلس الأمن، ومع ذلك كانت هناك آراء مخالفة من جانب القاضيين «الفاريز» و«أزيفيدو» حيث أكدوا أنه لا يجوز الإقرار للدول دائمة العضوية بالمجلس بسلطة القيتو عندما يتعلق الأمر بقرارات العضوية.

ومن ثم، فمن الضرورى أولاً أن يقدم أعضاء المجلس النظاميون قراراً بالعضوية نيابة عن فلسطين، وعموماً فإن مسائل العضوية هى عادة مسائل جوهرية وليست إجرائية، ولذلك فهى تخضع لسلطة القيتو التى تمارسها الدول دائمة العضوية بالمجلس (بريطانيا-الولايات المتحدة-الاتحاد السوفيتى «السابق»-فرنسا-الصين) وفق المادة ٢٧/٣ من الميثاق. وقد يكون من المفيد فى ضوء الظروف السياسية الراهنة فى الأراضى المحتلة، أن تقرر الولايات المتحدة على الأقل الامتناع عن التصويت على طلب عضوية فلسطين، وتسمح بالتالى بقبولها على افتراض أن آياً من الأعضاء الدائمين الأربعة لن يعوق صدور القرار، وأن هناك أغلبية مؤيدة بين أعضاء مجلس الأمن. وعلى أية حال فللحكومة الأمريكية سجل فى مجال الامتناع عن التصويت فى بعض قرارات مجلس الأمن التى تتضمن نقداً لإسرائيل، مما لا يسمح بصدور هذه القرارات!

بالإضافة إلى ما تقدم، فإنه طبقاً للمادة ٨٠/١ من الميثاق، يمتنع على الحكومة الأمريكية أن تنكر أنها سبق لها الاعتراف المؤقت بالشعب الفلسطينى كأنه دولة مستقلة؛ ولذلك فإن أى اعتراض أمريكى على قرار مجلس الأمن الداعى إلى قبول فلسطين فى الأمم المتحدة سوف يعد انتهاكاً للمادة ٨٠/١ من الميثاق، مما يعنى أن هذا الموقف يصبح ليس فقط غير مشروع، وإنما هو أيضاً تجاوز من جانب الولايات المتحدة لسلطاتها؛ ذلك أن استخدام هذا القيتو من جانب الولايات المتحدة سوف يخلق «نزاعاً» بين الولايات المتحدة وكل أعضاء الأمم المتحدة الذين سبق لهم أن

اعترفوا بشكل مؤقت بالشعب الفلسطيني كأنه دولة مستقلة. وهذا القيتو الأمريكي يمكن أن يخضع لإجراء لاحق من جانب مجلس الأمن وفق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المعنى بالتسوية السلمية للمنازعات.

وتنص المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة بأنه يجوز لأي عضو في الأمم المتحدة أن يعرض أي نزاع أمام مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وتنص المادة ٣٦/١ على أنه يجوز لمجلس الأمن في أي مرحلة من مراحل النزاع - الذي يكون من شأن استمراره أن يهدد حفظ السلم والأمن الدوليين - أن يوصى باتخاذ الإجراءات المناسبة، أو بوسائل التسوية^(٨٠). وعند هذا الحد، فإنه يكون بوسع عضو المجلس المتعاطف أن يقدم قراراً آخر يوصى بقبول فلسطين في الأمم المتحدة كإجراء أو طريقة للتسوية السلمية للنزاع، والذي من شأن استمراره بلا شك أن يهدد حفظ السلم والأمن الدوليين.

ووفقاً للمادة ٢٧/٣^(٨١) يتعين على العضو الدائم في مجلس الأمن مثل الولايات المتحدة أن يمتنع عن التصويت إذا كان طرفاً في نزاع يتصل بقرارات مجلس الأمن وفق الفصل السادس، وفي مثل هذه الظروف تكون الحكومة الأمريكية ملزمة بالتصويت على قرار مجلس الأمن الذي يوصى بقبول فلسطين عضواً في الأمم المتحدة، والذي تم تقديمه لبحثه وإصداره وفق الفصل السادس من الميثاق. وحتى لو حاولت الولايات المتحدة أن تصوت أو صوتت بالفعل يكون من سلطة رئيس مجلس الأمن أن يصدر قراراً إجرائياً مؤداه أن التصويت السلبي للولايات المتحدة ليس سليماً بموجب المادة ٢٧/٣، أو على الأقل لا يرقى إلى مستوى القيتو، وهذا القرار يمكن في هذه الحالة أن تتحده الولايات المتحدة، ولكنه سوف يظل قائماً ما لم يتم إلغاؤه بقرار إيجابي يصدره تسعة أعضاء في مجلس الأمن على النحو الذي نصت عليه المادة ٢٧/٣، وبهذه الطريقة يستطيع مجلس الأمن حقاً أن يتخذ قراراً يوصى فيه بقبول فلسطين عضواً في الأمم المتحدة، رغم اعتراضات الولايات المتحدة.

- وهكذا، فإن توصية مجلس الأمن بقبول فلسطين بموجب المادة ٤/٢ سوف تخضع للقيتو الأمريكي، ولكن القيتو لن يُستخدم.

فإذا أصدر مجلس الأمن قراراً يوصى فيه بقبول فلسطين بموجب المادة ٣٦/١ فهذه المادة تقدم بديلاً للمادة ٤/٢ لكي يصدر مجلس الأمن قراراً يوصى بعضوية فلسطين، ويمكن لهذا القرار أن يبلغ إلى الجمعية العامة حتى تتخذ إجراء آخر بموجب المادة ٤/٢، والواقع أن الجمعية العامة هي التي تقبل الدول المرشحة للعضوية، بينما يقوم مجلس الأمن فقط بتوصية الجمعية العامة بقبول هذه العضوية.

- وكل ما تطلبته المادة ٤/٢ هو صدور توصية من مجلس الأمن، وليس مفيداً من الناحية القانونية أن نبحث فيما إذا كان على مجلس الأمن أن يقدم توصية للجمعية العامة عن طريق تصويت أصلى استناداً إلى المادة ٤/٢ أو عن طريق تصويت ثانوي أو ثان بموجب سلطاته وفق المادة ٣٦/١، وبطبيعة الحال، فإن نجاح السيناريو الأخير سوف يتطلب أن تثبت أغلبية الدول - أعضاء المجلس - المكونة من تسعة أعضاء أنها عازمة على مزيد من التحدى للقيتو الأمريكى الأصلى على قبول فلسطين فى الأمم المتحدة، ولكن ربما يكون الاعتراف المسبق بهذه النتائج المحتملة من شأنه أن يدفع الحكومة الأمريكية على الأقل؛ لكي تمتنع عن التصويت على أى قرار يصدره مجلس الأمن يوصى فيه بقبول فلسطين عضواً فى الأمم المتحدة فى المقام الأول.

جزاء الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد إسرائيل

وعلى أية حال، فإن ما تبقى من هذا التحليل سوف يفترض:

١- أن الحكومة الأمريكية سوف تستخدم حق القيتو على صدور قرار بموجب المادة ٤/٢.

٢- أن أغلبية تسعة أعضاء فى مجلس الأمن ليسوا مستعدين لتحدى القيتو بموجب المادة ٣٦/١ لأسباب سياسية.

وعند هذا الحد يمكن سحب هذا البند من جدول أعمال مجلس الأمن، وإحالة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل اتخاذ إجراء وفق أحكام قرار الاتحاد من أجل السلم لعام ١٩٥٠م^(٨٢). ولما كانت الحكومة الأمريكية قد اقترحت أصلاً، وهى التى تبنت صدور قرار الاتحاد من أجل السلم فى الجمعية العامة لهدف صريح، وهو إحباط الاستخدام المتكرر لحق القيتو من جانب الاتحاد السوفيتي

لمجلس الأمن خلال الحرب الكورية^(٨٣)، فإن الحكومة الأمريكية لن يكون بوسعها أن تنكر أن مثل هذا الإجراء من جانب الجمعية العامة فيما يتصل بدولة فلسطين هو إجراء قانوني، وبالإضافة إلى ذلك فإن محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول بعض نفقات الأمم المتحدة عام ١٩٦٢م^(٨٤)، قد أكدت موافقتها على إجراء الاتحاد من أجل السلم، عندما استخدم لإنشاء قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة؛ لتسهيل إنهاء الحرب في الشرق الأوسط عام ١٩٥٦م^(٨٥).

وما دامت الحكومة الأمريكية قد قامت بدور رائد في مناقشة قضية النفقات أمام محكمة العدل الدولية، فسوف يكون من العسير عليها أن ترد الموافقة الصريحة الصادرة من المحكمة العالمية على تطبيق قرار الاتحاد من أجل السلم على فلسطين بدون أن تخاطر بأن تهتم بالنتائج من جانب المجتمع الدولي، وبما يدعو للأسف فإن إدارة ريجان لم ترد حتى الآن بهذا الاحتمال خلال سبع سنوات من الحكم، ولكن لو استمرت الولايات المتحدة طوعاً في عرقلة تنفيذ الحق القانوني الدولي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في مجلس الأمن، فإنه في هذه الحالة يتعين على الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي أن يشقوا الطريق في الجمعية العامة.

ومن الطبيعي أن تنفيذ قرار الاتحاد من أجل السلم، سوف يعتمد على تحديد مسبق بأن ثلثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل مستعدون لتطبيق سابقة ناميبيا على فلسطين؛ لأن المادة ١٨/٢ من ميثاق الأمم المتحدة توجب على الجمعية العامة أن تتخذ قرارات تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت^(٨٦). وقد لوحظ في هذا الصدد أن امتناع الدولة عن التصويت يعتبر في حكم أن هذه الدولة لم تحضر ولم تصوت^(٨٧)، كذلك فإن المادة ١٨/٢ تتطلب تحديداً أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت حتى تتمكن الجمعية العامة من قبول دولة في عضوية الأمم المتحدة.

وإذا افترضنا توافر مساندة الثلثين المطلوبة، أمكن للجمعية العامة أن تتخذ قراراً مؤداه أنه بعد عشرين عاماً من الانتهاكات الجسيمة لانفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، ولوائح لاهاي لعام ١٩٠٧م، فإن استمرار احتلال الضفة الغربية وغزة من جانب إسرائيل يعد مخالفة صارخة لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م

و٣٣٨ لعام ١٩٧٣ م^(٨٨)، ولقرار التقسيم رقم ٢/١٨١ الصادر من الجمعية العامة لعام ١٩٤٧ م^(٨٩)، ولنظام الانتداب في فلسطين، وللمادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم والمادة ٨٠/١ من ميثاق الأمم المتحدة^(٩٠)، وهو غير مشروع في نظر القانون الدولي، ويمثل عقبة في سبيل تحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. واستناداً إلى سلسلة الآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في شأن جنوب غرب إفريقيا، يتعين على الجمعية العامة أن تؤكد أنها الوريث الشرعي لمجلس عصبة الأمم فيما يتعلق بالإشراف على إقليم فلسطين الذي كان خاضعاً للانتداب.

ويمكن للجمعية العامة بعد ذلك أن تعترف رسمياً بوجود دولة فلسطين المستقلة التي سبق أن أعلنها الشعب الفلسطيني^(٩١).

وفي نفس القرار يجب على الجمعية العامة أن تضع نظاماً قانونياً دولياً كاملاً لدولة فلسطين، التي يتعين على كل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي أن يمتنعوا عن تقديم أى نوع من الاعتراف باحتلال إسرائيل غير المشروع لها، أو إشرافها غير المشروع على الرعايا الفلسطينيين بداخلها، وذلك على النحو الذي فعلته الأمم المتحدة في ناميبيا، فضلاً عن ذلك، فإنه بموجب الصلاحيات التي وضعها قرار الاتحاد من أجل السلم يجب على الجمعية العامة - التي تتمتع بصلاحيات لإدارة الأقاليم التي كانت خاضعة للانتداب عصبة الأمم - أن توصي بأنه لا يتطلب من كل الدول الأعضاء أن تفرض باتفاق بينها مجموعة الجزاءات الواردة في المادة ٤١ من الميثاق ضد حكومة إسرائيل^(٩٢)، وتتضمن هذه الإجراءات القطع الكلى أو الجزئي للعلاقات الاقتصادية والسكك الحديدية والمواصلات البحرية والجوية والبريدية والتلغرافية والراديو وغيرها من وسائل الاتصال، وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية^(٩٣). ولعل اتخاذ الجمعية العامة لمثل هذه الإجراءات أن يكون ذلك أساساً قانونياً لأي دولة ترغب في تنفيذها دون أن تترتب في كنفها المسؤولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي أو الاتفاقي أو أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة يمكن معارضة سياسات الاحتلال الإسرائيلية غير المشروعة بطريقة فعالة من جانب كافة أعضاء المجتمع الدولي، وبشكل يتسق مع متطلبات القانون الدولي.

وفى غضون ذلك يجب أن توجه الجمعية العامة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إلى التعاون مع حكومة فلسطين، من أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من دولة فلسطين، ويمكن للجمعية العامة أيضاً أن تطلب من «الأونروا» الاستمرار في العمليات الإنسانية بالتعاون مع حكومة فلسطين. . . إلخ، بعبارة أخرى، يتعين على الجمعية العامة أن تقرر أو توصى حسب الحالة بأن كل البنية الأساسية الإدارية التي أنشأتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الملحقه بها للتعامل مع مختلف جوانب المسألة الفلسطينية، يجب عليها جميعاً أن تعمل بالتعاون الكامل مع حكومة فلسطين.

وأخيراً، يجب أن يتم توجيه كل الاهتمام السياسى إلى ما يجب على الجمعية عمله في أن تعطى حكومة فلسطين حق المشاركة والتصويت على أنشطة الجمعية العامة، وكذلك الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها، كما لو كانت حكومة فلسطين تمثل دولة عضواً، ومادامت كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة -والأمم المتحدة نفسها- قد سبق لها أن اعترفت بشكل مؤقت بالشعب الفلسطيني كأمة مستقلة، فإنه يصبح للجمعية العامة -بالتأكيد- الصلاحية في أن تتعامل مع فلسطين كدولة مستقلة، رغم أن حقها في العضوية -وفقاً للميثاق- قد أنكر بشكل غير مشروع من خلال القيتو الأمريكى في مجلس الأمن، وبعبارة أخرى، فإن المادة ٨٠/١ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٢٢/٤ من عهد عصبة الأمم، أكدتا أن الجمعية العامة يجب أن تسمح للشعب الفلسطيني بالمشاركة في أنشطة الأمم المتحدة كدولة عضو منذ اللحظة التي تم الإعلان فيها عن وجود دولة مستقلة خاصة بهم.

وعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٢م رفضت لجنة «أوراق التفويض» التابعة للجمعية العامة أوراق اعتماد حكومة جنوب إفريقيا بسبب سياساتها القمعية، وتأييد هذا القرار بعد ذلك في الجمعية العامة^(٩٤)، حيث ظل وقف عضويتها سارياً حتى هذا التاريخ، وعلى العكس من ذلك يجب على الجمعية العامة أن تكون مستعدة حقاً لقبول أوراق تفويض حكومة فلسطين، والسماح بالتالى لحكومة فلسطين بالمشاركة في أنشطة الجمعية العامة، كما لو أنها تمثل دولة عضواً.

ويمكن للجمعية العامة أيضاً أن تأمر أو توصى -حسبما تقتضى الحالة- بأن يتبع

إجراء مماثل من جانب الأجهزة الفرعية للجمعية العامة، وكذلك الوكالات المتخصصة، والمنظمات المتفرعة. . إلخ، وهذا النهج تجاه هذه المشكلة لن يفلت من التشريع الداخلى الأمريكى الذى ينص على أن الحكومة الأمريكية يجب أن توقف مساهمتها ومشاركتها المالية للأمم المتحدة، إذا طبقت على إسرائيل السابقة الخاصة برفض أوراق اعتماد جنوب إفريقيا^(٩٥)، وبدلاً من وقف مشاركة إسرائيل فعلياً فى الأمم المتحدة بأى قدر يتعين على الجمعية العامة أن تقبل فلسطين فى عضويتها بأى قدر أو درجة ممكنة. وعلى أية حال إذا قررت الجمعية العامة ذلك لأسباب سياسية، فإنها يجب عليها كحد أدنى أن تعطى دولة فلسطين وضع المراقب شأنها شأن الدول غير الأعضاء فى الأمم المتحدة مثل سويسرا^(*).

فلسطين فى مقابل ناميبيا

الفرق الفنى القانونى الطفيف بين تنفيذ هذه الإجراءات فى فلسطين وما حدث بالنسبة لناميبيا، هو أنه فى الحالة الأخيرة حدث تعاون مشترك بين الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ووفقاً لأسوأ السيناريوهات، فإن الحكومة الأمريكية سوف تعترض على كل الإجراءات الخاصة باعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين المستقلة وبضمان انسحاب إسرائيل من فلسطين المحتلة، والذى يمكن أن يشمل الممارسة المتكررة لحق القيتو فى مجلس الأمن إذا اقتضت الضرورة، ومعنى ذلك أن الأعمال المقترحة من جانب الجمعية العامة بالنسبة لفلسطين لن يقدر لها أن تستفيد من المادة ٢٥ من الميثاق، والتى توجب بشكل خاص على كل الدول الأعضاء أن تلتزم باعتراف الجمعية العامة وبالنظام الذى تضعه والجزاءات التى تقررها نيابة عن فلسطين^(٩٦)، أى أنه وحتى دون الترخيص الصريح من جانب مجلس الأمن باتخاذ هذه الإجراءات، فإننى أرى أنه استناداً إلى سابقة ناميبيا وكل المرجعيات القانونية التى تمت مناقشتها من قبل، فإنه من المؤكد أن للجمعية العامة سلطة قانونية وسلطة سياسية واقتصادية؛ لكى تعترف بدولة فلسطين المستقلة، وأن تتصرف على هذا الأساس؛ لكى تحقق الانسحاب الإسرائيلى من أراضى فلسطين.

(*) انضمت سويسرا عام ٢٠٠٣م إلى الأمم المتحدة (الترجم).

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ما دام الانتداب على فلسطين مستمراً وفقاً للقانون الدولي الوضعي وبموجب المادة ٨٠ / ١ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الكثير من مواد نظام الانتداب يعزز سلطة الجمعية العامة في الاعتراف بدولة فلسطين، وكذلك اتخاذ أى إجراءات تكون ضرورية لضمان الانسحاب الإسرائيلي من فلسطين المحتلة. وعلى سبيل المثال، فإن المادة الثانية من صك الانتداب تنص على أن الدولة المنتدبة تكون مسئولة عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بصرف النظر عن جنسيتهم أو ديانتهم^(٩٧)، وتنص المادة الثالثة على أن الدولة المنتدبة يتعين عليها بأقصى ما تسمح به الظروف أن تشجع الحكم الذاتي، وتنص المادة الخامسة على أن الدولة المنتدبة مسئولة على الأيتم التنازل أو التآجير لأى من إقليم فلسطين أو وضعه بأى صورة تحت إشراف حكومة أى دولة أجنبية^(٩٨).

وتوجب المادة التاسعة على الدولة المنتدبة أن تتأكد من أن الجهاز القضائي في فلسطين سوف يؤمن للسكان المحليين ضمانة كاملة لحقوقهم، وكذلك احتراماً للحالة الشخصية لمختلف السكان والمجتمعات، وكذلك احترام مصالحهم الدينية. وطبقاً للمادة ١٢ يعهد إلى الدولة المنتدبة إدارة العلاقات الخارجية لفلسطين والحق في أن تقدم لأهلها الحماية الدبلوماسية والقنصلية، عندما يتواجدون خارج حدودها، وطبقاً للمادة ١٥ يجب على الدولة المنتدبة أن تؤمن لجميع سكان فلسطين حرية الضمير الكاملة والممارسة الحرة لكل أشكال العبادات، وأن تحظر أى شكل من أشكال التمييز بين سكان فلسطين على أساس العرق أو الدين أو اللغة.

وتنص المادة ١٧ من صك الانتداب على أنه يجوز لإدارة فلسطين على أساس طوعى أن تنظم القوة اللازمة لحفظ السلام والنظام والدفاع عن البلاد. وأخيراً تشير المادة ٢٨ من صك الانتداب بشكل خاص إلى الالتزامات التى تقع على عاتق حكومة فلسطين بعد انتهاء الانتداب عليها بموافقة مجلس عصبة الأمم، كما تتطلب ذلك المادة ٢٧، وبعبارة أخرى تصور نظام الانتداب إنشاء دولة وحكومة في فلسطين، وكذلك حق مواطني فلسطين في العيش بحرية واستقلال في إطار دولة فلسطين.

وكل هذه الصلاحيات - من وجهة نظر القانون الدولي الوضعي، ضمن غيرها،

واللازمة لإدارة الإقليم الذى يخضع للانتداب - تكمن الآن فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفها الخليفة الشرعى لمجلس عصبة الأمم . ومن جهة أخرى ، فإن الجمعية العامة يمكنها بالتأكيد أن تقرر أن الطريقة الأسرع والأكثر فعالية لممارسة هذه السلطات هى أن تعترف بدولة فلسطين المستقلة ؛ مما يؤدى إلى تحويل الاعتراف المؤقت إلى اعتراف نهائى للشعب الفلسطينى كأمة مستقلة ، والتي سبق أن منحتها من جانب عصبة الأمم ، ولا تزال سارية حتى اليوم وفق المادة ١ / ٨٠ من ميثاق الأمم المتحدة . وهناك حجة مماثلة تؤكد حق الجمعية العامة فى اتخاذ الجزاءات السالف ذكرها ضد إسرائيل بموجب قرار الاتحاد من أجل السلم ، من أجل ضمان انسحاب إسرائيل من فلسطين المحتلة .

فلسطين: أمة واحدة ودولتان

إن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره - بما فى ذلك عضوية الأمم المتحدة والتمثيل - لا يمكن إزالته عن طريق إقامة تمييز شاذ ومصطنع وقانونى سطحى بين الأمة المستقلة (والتي هى قائمة فعلاً) وبين الدولة المستقلة ، ولهم حق فورى وغير مشروط بأن يصبحوا كذلك بموافقتهم . وفى إطار النظرية والعمل فى القانون الدولى والسياسة الدولية ، فإن مصطلحى «دولة» و«أمة» يستخدمان بشكل تبادلى . ويرقى الاعتراف المؤقت بالشعب الفلسطينى كأمة مستقلة من جانب المادة ٢٢ / ٤ من عهد عصبة الأمم المتحدة والمادة ١ / ٨٠ من الميثاق إلى اعتراف مؤقت بالشعب الفلسطينى كدولة مستقلة ، فإذا أنشأ الشعب الفلسطينى دولة فلسطين ؛ فهو بذلك يكمل تحقيق حق المشاركة فى أنشطة الأمم المتحدة كدولة عضو .

وقد اتخذت الحكومة الألمانية الفيدرالية موقفاً رسمياً مؤداه أنه رغم وجود دولتين ألمانيتين إلا أن هناك أمة واحدة (١٠٠) ، وبالمثل ، يمكن لحكومة فلسطين أن تتخذ الموقف القاضى بأنه رغم وجود دولتين فى فلسطين الخاضعة سابقاً للانتداب ، فإنه مع ذلك يمكن أن توجد أمة واحدة فى فلسطين ، وعلى سبيل المثال ، فإن المجلس الوطنى الفلسطينى يمكنه أن يقرر تأكيد وحدة الأمة الفلسطينىة فى دستور رسمى لدولة فلسطين ، وفى نفس الوقت يمكنه أن يفوض حكومة فلسطين فى إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل ، مثل هذا المنهج لقطع هذا الحبل السرى سوف يتيح

للمجلس الوطنى الفلسطينى وحكومة فلسطين أن يتخذوا موقفاً تابعاً من حسن النية أمام الشعب الفلسطينى بأسره الذى لم يتخل عن هدف منظمة التحرير الفلسطينية فى أن تنشئ دولة واحدة علمانية ديموقراطية فى عموم فلسطين^(١٠١)، ومع ذلك فإن اتفاقية السلام يجب أن تشير إلى أنه من الآن فصاعداً، فإن هذا الهدف يمكن تحقيقه فقط بالطرق السلمية وبالتعاون والاتفاق الصريح مع حكومة إسرائيل .

هذا الموقف الحالى فى الإقليم الذى يضم الرايخ الألمانى السابق الذى تم تقسيمه إلى دولتين باستثناء برلين، وكانت كل واحدة منهما قد تم قبولها بشكل منفصل فى الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ م، بناء على اتفاقهما^(١٠٢). والحق أن حل المشكلة الألمانية على أساس دولتين قد ثبت نجاحه الكامل فى تبيد التهديد الهائل للسلام والأمن الدوليين فى العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية؛ وأدى ذلك إلى تبيد سلسلة لاحقة من الأزمات حول وضع مدينة برلين المطوقة بالكامل. فالحل القائم على دولتين مع وضع خاص لمدينة القدس، يمكن أن يؤدى إلى نفس النتيجة بالنسبة للقضايا السياسية الساخنة فى الشرق الأوسط، والتي تسببت فيها محاولة بريطانيا غير المسئولة وغير المشروعة والباطلة لإنهاء الانتداب على فلسطين من طرف واحد.

وعلى المدى البعيد، فرغم أنه كان من الصعب تصور إعادة توحيد ألمانيا فى ظل الظروف السياسية الراهنة للعلاقات الدولية، فإن التوحيد الطوعى والسلمى يوماً ما بدولتى إسرائيل وفلسطين فى شكل دولة فيدرالية قد يكون أمراً متصوراً، وإن لم يكن مرغوباً بسبب الاعتبارات الاقتصادية، وقد قام الأستاذ «جيدون جوتليب» الأستاذ بكلية الحقوق جامعة شيكاغو بإعداد اقتراح بهذا المعنى يضم الأردن أيضاً^(١٠٣). ورغم أننى لا أتفق تماماً مع كل عناصر خطة الأستاذ «جوتليب» إلا أن دراسته تشير إلى أن هناك شعبين على جانبي القضية يفكران جدياً فى التوصل إلى حلول طويلة الأجل لمشاكل إقرار السلام مع العدل فى الشرق الأوسط، ومع ذلك فإن رأى الشخصى هو أن الحل القائم على وجود دولتين للصراع الفلسطينى الإسرائيلى (مع وضع خاص للقدس) هو الشرط الأساسى المسبق لإقامة أى درجة من السلام أو العدل فى الشرق الأوسط فى المستقبل القريب أو البعيد.

ومن الطبيعي أن إنشاء دولة مستقلة لفلسطين في ضوء الخطوط السابق إيضاها لن يؤدي قطعاً، وبشكل تلقائي إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من أراضي فلسطين، ولكن يمكن أن يكون له ميزة، وهي تجميد الوضع القانوني بشكل يجعل من الصعب للحكومة الإسرائيلية أن تضم هذه الأراضي المحتلة سواء بشكل فعلى أو قانوني دون موافقة ضمنية أو صريحة من الحكومة الأمريكية، فإذا طبقنا سابقة ناميبيا على فلسطين، فإن ذلك سوف يضمن موافقة المجتمع الدولي كله، بما في ذلك يوماً ما الولايات المتحدة، وربما إسرائيل على أساس أن تغادر إسرائيل الأراضي المحتلة، وأن يكون الشعب الفلسطيني قادراً على التمتع بحقه القانوني الدولي في تقرير المصير على أرضه .

إنني أعتقد أنه سوف يكون من المفيد لبقية المجتمع الدولي أن يضع الشعب الفلسطيني في نفس وضع ناميبيا، وأن إنشاء دولة فلسطين سوف يؤدي إلى إجماع عالمي بين أعضاء المجتمع الدولي بأن الشعب الفلسطيني يستحق التمتع بحقه القانوني الدولي في تقرير مصيره في الأراضي المحتلة، وأن قوات الاحتلال الإسرائيلي يجب أن تنسحب . إن التوصل إلى هذا الحل القانوني القاطع يمكن أن يستخدم لمواجهة المعارضين لهذا المصير داخل إسرائيل والولايات المتحدة .

إن إنشاء دولة فلسطين - بشكل خاص - يمكن أن يستخدم بشكل فعال في الحوار الداخلي في الولايات المتحدة، وخاصة الكونجرس الأمريكي والشعب الأمريكي وأجهزة الإعلام عن طريق إيضاح الأسس القانونية والسياسية الصلبة حتى تقوم الحكومة الأمريكية بمطالبة إسرائيل بالانسحاب من دولة فلسطين المحتلة، وكما رأينا في حالة «الأبارتهيد» في جنوب إفريقيا، فإن الاستراتيجية المماثلة قد أثبتت أنها فعالة للغاية، وأنها أسفرت عن فرض عقوبات اقتصادية ضد حكومة جنوب إفريقيا من جانب الكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٦م رغم المعارضة العلنية لهذه العقوبات من جانب الرئيس ريجان نفسه (١٠٦).

صحيح أنه سيكون من الصعب بدرجة أكبر أن تحقق نتائج مماثلة بالنسبة لإسرائيل؛ بسبب القوة الطاغية للوبي الموالي لإسرائيل في الكونجرس وفي أجهزة الإعلام، ولكن تطبيق سابقة ناميبيا على فلسطين تقدم على الأقل بديلاً سلمياً لكل

الذين يهمهم أن يعملوا من أجل السلام والعدل في الشرق الأوسط بدلاً من مواجهة احتمال دولة جديدة من الحرب الإقليمية، بما يمكن أن تؤدي إليه من آثار عالمية مدمرة، إننا مدينون للشعب الفلسطيني، وكذلك لشعوب إسرائيل والدول العربية في الشرق الأوسط، وذلك بتقديم هذا الاقتراح البناء للتجربة: «أنشئوا دولة فلسطين».

إعلان الاستقلال الفلسطيني

في نوفمبر ١٩٨٨م وخلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر، أعلن المجلس إعلان استقلال دولة فلسطين باللغة العربية، وهي لغة القرآن الكريم، وفي هذا الإعلان قرر المجلس الوطني الفلسطيني إنشاء دولة فلسطين المستقلة، وبالإضافة إلى ذلك قرر المجلس أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سوف تقوم مقام الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين، وهو الوضع الذي لا يزال قائماً حتى اليوم.

- لقد وفر إعلان الاستقلال الفلسطيني فرصة واضحة للسلام؛ لأن المجلس الوطني الفلسطيني قبل بموجبه صراحة قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م الذي طالب بإنشاء دولة يهودية ودولة عربية في فلسطين الخاضعة للانتداب إلى جانب وصاية دولية على مدينة القدس؛ وذلك حتى يسوى النزاع الأساسي مع إسرائيل، ومع ذلك لا يجوز المبالغة في مغزى قبول المجلس الوطني الفلسطيني للتقسيم في إعلان الاستقلال نفسه. فقبل هذا الإعلان ومن وجهة نظر الشعب الفلسطيني، فإن قرار التقسيم كان يعد بمثابة عمل إجرامي تم تديره وفرضه عليهم من جانب الأمم المتحدة، ولذلك كان قبول قرار التقسيم في إعلان الاستقلال مؤشراً على الرغبة الصادقة من جانب الشعب الفلسطيني في تجاوز القرن الماضي والصراع المرير مع الشعب اليهودي الذي يعيش بين ظهرانيه حتى يتوصل إلى مصالحة تاريخية معه على أساس قيام دولتين، وكان إعلان الاستقلال وثيقة تأسيس دولة فلسطين، وهو إعلان نهائي وحاسم ولا رجعة فيه.

واللغة العربية وحدها هي اللغة الرسمية لإعلان الاستقلال الفلسطيني، ولكن

بعد أن أذيع الإعلان مباشرة أرسلت منظمة التحرير النص العربي للإعلان إلى الأمم المتحدة، حتى يترجم إلى لغات العمل الرسمية الخمس (الإنجليزية، والصينية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية) ثم توزعه على كل أعضاء الأمم المتحدة، وسرعان ما أصبح واضحاً أن موظفي الأمم المتحدة قد قرروا الترجمة الإنجليزية للإعلان حتى يشوهوا المعنى الحقيقي والمغزى النهائي له، وعلى الفور طلب منى المرحوم الأستاذ «إبراهيم أبو لغد» نصيحتي حول طريقة تصحيح الموقف الذي هدد بشكل خطير مبادرة السلام الفلسطينية المرتبطة بالإعلان.

وخلال مناقشاتنا المطولة حول هذه القضية الخطيرة أصبح واضحاً أن ملامح الحل يمكن أن تكون على النحو التالي:

أولاً: يجب أن تعد منظمة التحرير فوراً ترجمتها الإنجليزية للإعلان.

ثانياً: أن المنظمة يجب أن توضح أن ترجمتها الإنجليزية للإعلان هي الترجمة الإنجليزية الوحيدة الرسمية؛ مما يؤدي ضمناً إلى استبعاد وإبطال الترجمة المضللة التي قدمها موظفو الأمم المتحدة.

ثالثاً: ولا اعتبارات دبلوماسية يجب أن يتم هذا النفي بطريقة لا تبدو وكأنها هجوم أو انتقاد للأمم المتحدة، ولا حاجة لكي تشرح المنظمة أسباب تقديمها لترجمتها الخاصة للإعلان، لأنه في هذه اللحظات الحاسمة لا تحتل منظمة التحرير أن تعادي أمانة الأمم المتحدة والأمين العام.

رابعاً: كل ذلك يجب أن يتم دون أن يمس الأصل العربي للإعلان؛ لأن المجلس الوطني الفلسطيني هو وحده صاحب السلطة القانونية في تمثيل مصالح الشعب الفلسطيني في العالم كله، وليس لمنظمة التحرير سلطة قانونية لكي تفعل أى شئ يمكن أن يعارض أو يهون أو حتى يثير الشك حول أى قرار اتخذه المجلس الوطني، ولما كانت اللجنة التنفيذية للمنظمة هي الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين فإن لها الحق في أن ترخص بإصدار ترجمة إنجليزية للإعلان.

وعلى أساس هذه الاعتبارات كانت توصيتي للمنظمة هي أن تقوم بإعداد ترجمتها الخاصة للإعلان، ثم وضعه في أوراق المنظمة الرسمية دون شرط يذكر

بالنسبة لوضعه، ثم توزع هذه الوثيقة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك على أجهزة الإعلام الدولية، وهو ما تم بالفعل، وفي نفس الوقت، فإن الترجمة المزورة المقدمة من جانب الأمم المتحدة كانت قد ألحقت بالفعل ضرراً مروعاً بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني، وظلت أسئلة حائرة حول أسباب إعداد هذه الترجمة ومن الذى وجه بها ولمصلحة من؟

يجب أن نضع فى اعتبارنا أن الأمم المتحدة هى نفسها التى ألغت بشكل غير قانونى الانتداب على فلسطين فى مخالفة صارخة فى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، ولذلك لا يجب مطلقاً أن يتوقع الفلسطينيون أن تعمل الأمم المتحدة بموضوعية كاملة بعيداً عن تأثير الدول القوية. وعلى أية حال، فإنه بينما قبلت إسرائيل رسمياً قرار التقسيم كشرط لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة (كما قبلته فى إعلان استقلالها)، فإن إسرائيل وليس فلسطين هى الآن العضو فى الأمم المتحدة، بل إن قرار التقسيم قد نص على أن يتمتع الشعب الفلسطينى بنصيب أكبر بكثير فى فلسطين التاريخية لإنشاء دولته أكبر مما تصورته حدود ١٩٦٧م، من خلال قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م، ٣٣٨ لعام ١٩٧٣م، وعلى سبيل المقارنة فإن الشعب الفلسطينى مستعد اليوم لأن يقبل حدود ١٩٦٧م لدولة فلسطين، والتى تضم أساساً الضفة الغربية وغزة وشرق القدس، ولذا فإن قبول المجلس الوطنى للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨، اعتبر تنازلاً مهماً من جانب الشعب الفلسطينى لصالح الشعب الإسرائيلى، والمطلوب الآن من الحكومة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلى، هو إرادة السلام التى أظهرها الفلسطينيون منذ أربعة عشر عاماً.

منظمة تحرير فلسطين
المجلس الوطنى الفلسطينى
الجلسة الاستثنائية الثامنة عشرة
دورة الانتفاضة
الجزائر من ١٢-١٨ نوفمبر ١٩٨٨م

إعلان الاستقلال الفلسطينى

على أرض الرسالات السماوية . . إلى البشر . . على أرض فلسطين ، ولد الشعب العربى الفلسطينى . . نما وتطور . . وأبدع وجوده الإنسانى والوطنى عبر علاقة عضوية ، لا انقسام فيها ولا انقطاع ، بين الشعب والأرض والتاريخ .

بالبثبات الملحمى فى المكان والزمان ، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية ، وارتقى بصموده فى الدفاع عنها ، إلى مستوى المعجزة . . فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوى على حدود التشابك بين القوى والحضارات . . من مطامع ومطامع وغزوات ، كانت ستؤدى إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسى ، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هى التى منحت الأرض هويتها ونفخت فى الشعب روح الوطن .

مطعماً بسلالات الحضارة ، وتعدد الثقافات ، مستلهماً نصوص تراثه الروحى والزمنى ، واصل الشعب العربى الفلسطينى عبر التاريخ ، تطوير ذاته فى التوحد الكلى بين الأرض والإنسان وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة ، وعلا (ارتفع) على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ، ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام .

ومن جيل إلى جيل ، لم يتوقف الشعب العربى الفلسطينى عن الدفاع بالاسل عن وطنه ، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدا بطولياً لإرادة الاستقلال الوطنى .

ففى الوقت الذى كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة، كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثنى الفلسطينى من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجالات التاريخ .

وهكذا انفتح الجرح الفلسطينى الكبير على مفارقة جارحة، فالشعب الذى حُرِم من الاستقلال وتعرض وطنه للاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة: إن فلسطين هى أرض بلا شعب، وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخى فإن المجتمع الدولى، فى المادة «٢٢» من ميثاق عصبة الأمم لعام «١٩١٩» وفى معاهدة لوزان لعام «١٩٢٣» قد اعترف بأن الشعب العربى الفلسطينى شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى التى انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل .

ومع الظلم التاريخى الذى لحق بالشعب العربى الفلسطينى بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم «١٨١» عام «١٩٤٧» الذى قسم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربى الفلسطينى فى السيادة والاستقلال الوطنى .

إن احتلال القوات الإسرائيلية للأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية وميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التى تعترف بحقوق الشعب الفلسطينى الوطنى . بما فيها حق العودة وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على أرض وطنه .

وفى قلب الوطن وعلى سياجه، فى المنافى القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربى الفلسطينى إيمانه الراسخ بحقه فى العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه فى الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطينى من وعيه وذاته، لقد واصل نضاله الملحمى، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالى المتنامى، وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسى، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطينى، باعتراف المجتمع الدولى

متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومى العربى، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر فى وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطورى أمام المجازر والحصار فى الوطن وخارج الوطن، وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية فى الوعى العربى وفى الوعى العالمى، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطنى فى هذا العصر .

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى المتصاعدة فى الأرض المحتلة مع الصمود الأسطورى فى المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنسانى بالحقائق الفلسطينية، وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج وأسدت ستار الختام على مرحلة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية، التى أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب فى نفيها الوجود الفلسطينى .

مع . . الانتفاضة . . وبالتراكم الثورى النضالى لكل مواقع الثورة، يبلغ الزمن الفلسطينى إحدى لحظات الانعطاف التاريخى الحادة، ويؤكد الشعب العربى الفلسطينى مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية .

واستناداً إلى الحق الطبيعى والتاريخى والقانونى للشعب العربى الفلسطينى فى وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنه واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التى تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام «١٩٤٧» ممارسة من الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير المصير والاستقلال السياسى والسيادة فوق أرضه .

فإن المجلس الوطنى يعلن باسم الله وباسم الشعب العربى الفلسطينى، قيام دولة فلسطينية فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف . إن دولة فلسطين هى للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية . ويتمتعون بالمساواة الكاملة فى الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، فى ظل نظام ديموقراطى برلمانى يقوم على أساس حرية الرأى وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية

وعلى العدل الاجتماعي والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السامح بين الأديان عبر القرون. إن دولة فلسطين دولة عربية. . هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديموقراطية والوحدة، وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها. وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تفتح في ظلها طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسئولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية، أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلن في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقوقها الطبيعية في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفى هذا اليوم الخالد، فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨م ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحنى إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العنيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن، ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين فى المخيمات وفى الشتات وفى المهاجر، ومن حملة لواء الحرية . . أطفالنا وشيوخنا وشبابنا . . أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس . . وفى كل مخيم وفى كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة، ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار وجماهير شعبنا العربى الفلسطينى وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء فى العالم، على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال، إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطينى والاعتزاز به والدفاع عنه؛ ليظل أبداً رمزاً لحریتنا وكرامتنا فى وطن سيبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَبْدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم



إعلان الدولة جزء من خطة تم بحثها بعناية من جانب منظمة التحرير

صدى الوطن، المجلد الرابع، رقم ١٨٩

٢٦ نوفمبر - ٢ ديسمبر ١٩٨٨ م

بقلم: كاي سبلاني

المحرر: صدى الوطن

- ديربورن: بعد أسبوعين من إعلان منظمة التحرير دولة فلسطينية مستقلة، وكذلك إصدار برنامجها السياسي لمفاوضات السلام في الصراع العربي الإسرائيلي، فقد كان هناك أمل ضئيل بأن الولايات المتحدة وإسرائيل سوف تردان بشكل إيجابي على مبادرات المجلس الوطني الفلسطيني. ففي إسرائيل، هناك حكومة الليكود المتحالفة مع أقصى اليمين والأحزاب الدينية، وهي تبدو أكثر عداءً لأي حركة تجاه السلام، بل إنها تنذر بتكثيف القمع ضد الفلسطينيين في فلسطين المحتلة إلى درجة إبادة الجنس، وفي هذه الأثناء، ردت الإدارة الأمريكية على تنازلات منظمة التحرير؛ بأن قالت صراحة في بيانات محبطة: إن هذه المبادرات مشجعة، ولكنها ليست كافية.

هناك بعض التفاؤل الذي يرتبط بوصول إدارة بوش إلى الحكم بأن يسود منهج أكثر واقعية في الشرق الأوسط ليثبت ملاءمته لمظاهر الاعتدال العربي، ولكن ذلك مجرد تكهن في هذه المرحلة، ومع ذلك، فقد قررت منظمة التحرير أن تتخذ طريقاً مرسومًا لإنشاء دولة فلسطين، بالرغم من أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقرران المضي في عملهما. إن خطة المنظمة تقوم على سابقة قانونية في الأمم المتحدة، حيث يمكن إنشاء دولة دون تأييد أو موافقة من الولايات المتحدة إذا بدا ذلك ضرورياً.

وسواء أيدت الولايات المتحدة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة أو لم تؤيد، وسواء أرادت إسرائيل أو لم ترد، فإن هذه الدولة سوف تظهر إلى الوجود بالشكل الذى قامت به عملية استقلال ناميبيا وأصبحت قاب قوسين أو أدنى هذا الأسبوع، رغم إنكار جنوب إفريقيا الطويل لحقها فى ذلك، واستمرار المساندة الأمريكية لتعنت جنوب إفريقيا.

هذا هو رأى الدكتور «فرانسيس بويل» أستاذ القانون الدولى فى جامعة إلينوى فى شامبين، الذى بحث بحثاً دقيقاً فى الجوانب القانونية لسابقة ناميبيا فى الأمم المتحدة، ثم أوصى أن يسير الفلسطينيون على نفس الخطى.

ولما كان مسانداً قديماً للحقوق الفلسطينية، وأنه سبق أن رفع دعوى قضائية نيابة عن الفلسطينيين ضد الجنرال «أموس يارون»؛ بسبب دوره فى مذابح صبرا وشاتيلا، فإن الدكتور «بويل» بدأ بحثه فى الجوانب القانونية لسابقة ناميبيا فى منتصف عام ١٩٨٧م بناءً على طلب بعثة المراقبة التابعة لمنظمة التحرير فى الأمم المتحدة. وقد اكتملت هذه الدراسة فى مخطوطتها الأولى فى ١١/٣/١٩٨٨م وكان عمر الانتفاضة آنذاك ثلاثة أشهر، وتستحوذ على معظم اهتمام منظمة التحرير، ولكن عندما ألقى الملك «حسين» خطبة فك الارتباط يوم ٣١ يوليو، أصبح واضحاً أنه على منظمة التحرير أن تتحرك لتفرض سيطرتها الرسمية، وأن إعلان الدولة المستقلة كان مطلباً واضحاً من جانب الذين يقيمون فى فلسطين المحتلة أيضاً، وسرعان ما أصبح بحث الدكتور «بويل» مطلوباً للقائمين على خطة العمل الخاصة بمنظمة التحرير، وهو ما انعكس عند مقارنة إعلان استقلال فلسطين مع النتائج التى توصل إليها.

لقد تم نشر تقييم الدكتور «بويل» لسابقة ناميبيا وانطباقها على القضية الفلسطينية فى دراسة مطولة فى عدد الصيف من مجلة الشؤون العربية الأمريكية، وهى الدورية العلمية التى تصدر على نمط «فورين أفيرز»، وعندما وجد الدكتور «بويل» أن الولايات المتحدة مستمرة فى صدها عن أن تفعل شيئاً نافعاً للشرق الأوسط، فإنه قد تساءل عما إذا كان المجتمع الدولى يستطيع أن يتجاوز عن هذا التعنت، وأن ينشئ ويحافظ على وضع سياسى وقانونى قائم يمكن أن يؤدى إلى إبرام تسوية

سلمية نهائية بين إسرائيل والشعب الفلسطيني على أساس وجود دولتين، ثم عمد إلى إثبات الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب .

وفى مقابلة تليفونية هذا الأسبوع مع صدى الوطن، شرح الدكتور «بويل» كيف يمكن إقامة دولة فلسطين بهذه الطريقة، حتى لو شُئل مجلس الأمن؛ بسبب الفيتو الأمريكى نيابة عن إسرائيل، ورغم أن الدكتور «بويل» حذر من التفاؤل المفرط، إلا أنه يرى أن طريق بوش-بيكر فى واشنطن يمكن أن يحدث شيئاً، بما فى ذلك طريقاً عملياً أكثر للشرق الأوسط، ويمكن أن يسفر عن صدور قرار حول هذا النزاع، ولكن لا يجوز للفلسطينيين أن يجلسوا انتظاراً لأن يعمل غيرهم؛ لأن تحملهم لمصيرهم يتطلب أن يتحركوا على أسس قانونية وتاريخية سليمة مهما كانت تصرفات الآخرين .

سؤال : هل يمكنكم أن تحددوا باختصار الإجراء الذى يمكن به للفلسطينيين من خلال الأمم المتحدة أن ينشئوا الدولة الفلسطينية مستخدمين سابقة ناميبيا ؟

د. «بويل» : كانت فلسطين وناميبيا فى وقت ما تخضعان لانتداب عصبة الأمم تحت إشراف بريطانيا، وقد احتفظت بريطانيا لنفسها بفلسطين، بينما منحت جنوب غرب إفريقيا لجنوب إفريقيا التى استمرت تحكم الإقليم ولا تزال حتى اليوم بشكل غير مشروع، وقررت بريطانيا فى فلسطين - من طرف واحد - أن تنهى الانتداب قبيل حرب ١٩٤٨م، والباقى معروف فى التاريخ . أما جنوب إفريقيا، فقد استمرت فى إقليم جنوب غرب إفريقيا، رغم أنها أمرت بأن تغادره من جانب الأمم المتحدة، وأخيراً ملّت الأمم المتحدة رفض جنوب إفريقيا الانسحاب فألغت الانتداب الممنوح لها وأعلنت قيام دولة جديدة اسمها ناميبيا، ثم فرضت مجموعة من الجزاءات ضد جنوب إفريقيا بسبب ناميبيا . وطلبت الأمم المتحدة من العالم كله ألا يتعامل مع جنوب إفريقيا فيما يتعلق بناميبيا، وأن يتعامل فقط مع الأمم المتحدة ومع لجتتها حول ناميبيا، فيما يتعلق بأى شىء يتصل بـ«ناميبيا»، وقد أدت هذه السلسلة من الأحداث إلى الوضع الذى نراه اليوم؛ حيث اتخذت حكومة جنوب إفريقيا فيما يبدو قراراً بمغادرة ناميبيا، رغم أنها ظلت تحتلها بشكل غير مشروع، ومن ثم، فإن وجهة نظرى هى أننا يجب أن نضع الشعب الفلسطينى فى نفس الموضع الذى وضع

فيه شعب ناميبيا والذي يوافق عليه الجميع ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، وسوف نلاحظ أنه حتى إدارة ريجان قد وافقت أخيراً على ذلك . ويمكن أن يحدث نفس الشيء للشعب الفلسطينى حتى نكسر الحواجز فى الولايات المتحدة إما اتخاذ الحكومة سياسة عادلة ومتوازنة ومعقولة تعترف للشعب الفلسطينى بحقه فى تقرير مصيره وفى إقامة دولته .

لقد نظر الناس من سنوات عديدة إلى جنوب إفريقيا على أنها قلعة ضد الشيوعية ، وعملنا معاً مع حكومة جنوب إفريقيا ، ولكن هذا الموقف تغير ، حيث تم إصدار قانون مناهضة «الأبارتهيد» عام ١٩٨٦م ، ويبدو أن نفس النوع من التحول الفكرى يجب أن يحدث فيما يتعلق بالشعب الفلسطينى فى حالة جنوب إفريقيا ، وأدركوا أن استمرار احتلال ناميبيا أمر مكلف وعبء كبير وضغط دولى مستمر ، وأرى أن الاستراتيجية ذاتها يمكن تطبيقها فى فلسطين ، خاصة فى الولايات المتحدة ، يمكن العمل على إقناع الشعب الأمريكى والكونجرس والحكومة أنه لا بديل أمام إسرائيل سوى الانسحاب ، خاصة مع وجود دولة مستقلة فى فلسطين وتسوية سلمية تم إقرارها فى برنامج المجلس الوطنى فى الجزائر .

سؤال : هل الأساس القانونى لخطة العمل هذه هو نظام الانتداب فى عهد عصبة الأمم؟

د . «بوليل» : دعنى أضع السؤال على النحو التالى ، فى رأى أن حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته يقوم على حقه الثابت فى تقرير مصير شعبه . وهذا ما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة ، وليس هناك حاجة لأكثر من ذلك ، ومع ذلك ، فإن إعداد حجة قانونية باسم الشعب الفلسطينى يتطلب أن أعود إلى نظام الانتداب فى فلسطين فى عهد العصبة ، حيث تم الاعتراف بالفعل بفلسطين كدولة مستقلة ، وإذا نظرت إلى إعلان الاستقلال لدولة فلسطين ، سترى أنه يذكر ذلك بوضوح تام «أن الشعب الفلسطينى الذى عانى الجرح ولا يزال يخضع لنوع آخر من الاحتلال الذى عكس أكذوبة أن فلسطين أرض بلا شعب» هذه الفكرة انطلت على البعض فى العالم ، بينما المادة ٢٢ من العصبة واتفاقية لوزان عام ١٩٩٣م ومجتمع الأمم ، كلهم اعترفوا بأن كل الأقاليم العربية ، بما فى ذلك فلسطين وهى إحدى ولايات الدولة العثمانية السابقة ، يجب أن تمنح الحرية باعتبارها أمماً مستقلة فى مرحلة انتقالية .

إنهم يقولون «انظر لقد تم الاعتراف بنا فعلاً كأمة مستقلة، وحقنا في الدولة تم ضمانه منذ عام ١٩٢١م، ومن ثم ليس لأحد اليوم الحق في أن يحرمنا منه».

ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة الذي ضمن مرة أخرى المبدأ الأساسي لحق الشعوب في تقرير مصيرها، بما في ذلك الشعب الفلسطيني. وكما أشرت في مقالتي، استمر نظام الانتداب في عصابة الأمم، وجاء نص في ميثاق الأمم المتحدة يحمي صراحة امتداد هذا الانتداب، وحقوق كل الشعوب الخاضعة لهذا الانتداب وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، ولذلك رأيت أن هناك سلطة في عهد الانتداب وميثاق الأمم المتحدة للتأكيد على أن الشعب الفلسطيني هو بالفعل أمة مستقلة، وأنه تم الاعتراف له بذلك منذ مدة، وهو الآن ببساطة يحتاج إلى إعلان دولته مثل أي أمة أخرى في العالم.

ثم جاء قرار التقسيم، ورأى الفلسطينيون بحق أنه فرض عليهم متجاوزاً سلطة الأمم المتحدة، لذلك فإنه باطل، ومع ذلك يقول إعلان الاستقلال بوضوح «رغم الظلم التاريخي الذي وقع على الشعب العربي الفلسطيني، والذي أدى إلى تشتيته وحرمانه من حق تقرير مصيره إثر صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وأن نفس القرار يتضمن شروط الشرعية الدولية التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني العربي في السيادة»، وكما أشرت، فإن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين يقوم على أساس أقوى من حق الشعب اليهودي في إنشاء دولة إسرائيل وفق القانون الدولي لذلك الوقت. بل كان رأيي هو أنه إذا قرأت إعلان استقلال الدولة اليهودية، فإنك تجده يذكر بوضوح تام أن حقهم في إنشاء دولتهم يعود إلى الانتداب على فلسطين، وعلى جزء منه يسمى «إعلان بلفور وقرار التقسيم». فإذا كانا هما المصدرين اللذين ذكرتهما (أي الانتداب والتقسيم)، فلا شيء أوضح من أن يكون حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم أعظم من حق اليهود.

سؤال: كيف أثرت الأحداث اللاحقة وهي أربع حروب وعشرون عاماً من

الاحتلال واتفاقيات كامب ديفيد؟

د. «بوليل»: من الناحية القانونية ليس لها تأثير؛ لأن إسرائيل عندما قُبلت في الأمم المتحدة بعد أحداث ١٩٤٨م كان أحد شروط انضمامها هو أن تقبل قرار التقسيم، وهو الذى قبلته إسرائيل طوعاً وكذلك قبلت قرار الجمعية العامة طوعاً والذى ينص على أن الشعب الفلسطينى يتمتع بحق العودة أو التعويض للذين لا يرغبون فى العودة؛ ومعنى ذلك أن الأحداث اللاحقة لا دور لها فى ذلك على الأقل من الناحية القانونية.

أما بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد، فيجب أن نفصل الجزئين:

اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل ثم الجزء المتعلق بالفلسطينيين، وهذا الجزء ليس له أى أهمية قانونية من زاوية القانون الدولى. فإذا أرادت مصر وإسرائيل أن تقيما سلاماً فهذا حقهما، حيث يحق لهما وفقاً للقانون الدولى أن يتوصلا إلى سلام. لكن ليس من حق إسرائيل أو مصر أن تتحدثا نيابة عن الشعب الفلسطينى أو أن يتفقا باسمه أو أن يحرما الشعب الفلسطينى من حقه فى تقرير مصيره الذى تم الاعتراف به فى ميثاق الأمم المتحدة.

أقول ذلك من وجهة نظر القانون، ولا أقول إن الاتفاق ليس له انعكاسات سياسية فلا زلت تسمع «شامير» يقول عملية كامب ديفيد، لماذا يؤيد عملية كامب ديفيد؟ الإجابة ببساطة: أن الجزء الثانى من العملية الذى سُمى بإطار السلام فى الشرق الأوسط إذا نفذ، فكان يمكن أن يؤدى إلى إنكار حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته وفى تقرير مصيره؛ ولذلك كان رأى هو أنه من الناحية القانونية فإن هذا الجزء لا يعنى شيئاً رغم أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل اتفاقية صحيحة ويجب أن يحترمها الطرفان.

سؤال: والآن وقد صدر إعلان الاستقلال، فما الخطوة التالية؟

د. «بوليل»: الخطوة التالية هى البرنامج السياسى الذى ألحق بالإعلان، وحسب فهمى، فإنه يتضمن قبول الحل على أساس دولتين، أى دولة إسرائيل ودولة فلسطين، وأن حكومتى الدولتين سوف تحكمان معاً وتتفاوضان على اتفاق سلام على أساس المساواة فى السيادة وعلى أساس أنه ليس هناك حدود تدعيها حتى الآن

دولة فلسطين الجديدة، ولم يسبق لإسرائيل أبداً أن ادعت رسمياً بحدود لها، فليس لها أى حدود دولية معترف بها سوى مع مصر. ولذلك لا تحتاج فلسطين إلى حدود هى الأخرى، وسوف يتم التفاوض عليها بين الحكومتين عندما يتفاوضان بشأن السلام، وقد أشار إعلان الاستقلال إلى أن الفلسطينيين مستعدون للتفاوض من أجل السلام على أساس قيام دولتين وعلى أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، حيث يؤكدان على حق جميع دول المنطقة - بما فى ذلك فلسطين وإسرائيل - فى الوجود فى إطار حدود آمنة ومعترف بها. ومن المأمول أن تسفر هذه العملية عن مفاوضات سلام دولية، وأن تجلس الحكومتان معاً، وربما انضمت الأردن إليهما، ولكن بوصفها طرفاً مستقلاً لا يتحدث نيابة عن الفلسطينيين، ومن الواضح أن الأردن لها دور وقول فى العملية كلها وفى الصراع مع إسرائيل، وأنها تحتاج إلى التفاوض معها ولكن كطرف مستقل عن حكومة فلسطين، فهناك ثلاثة أطراف من الناحية النظرية، فقد يقرر السوريون الانضمام، ولكن هناك على الأقل ثلاثة أطراف سوف تتفاوض حول تسوية سلمية، وربما أمكن رسم حدود الدولتين على أساس حدود وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧م، بعد انتهاء حرب ١٩٦٧م ولكن ذلك بالطبع سوف يكون خاضعاً للتفاوض من جانب الحكومات المعنية، بالإضافة إلى الشروط الأخرى المرتبطة بالتفاوض من أجل السلام تماماً كإى حكومتين وقعت بينهما حرب أو يربط بينهما تاريخ من الصراع فلا بد فى النهاية من التفاوض بينهما على اتفاقية سلام.

سؤال: هل تكون المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة؟

د. «بوليل»: نعم، يدعو البرنامج صراحة لعقد مؤتمر سلام دولى تحت رعاية مجلس الأمن خاصة الدول الخمس الدائمة العضوية وهى: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وبريطانيا، وفرنسا، والصين. وبالطبع فإن المسألة هى أن الولايات المتحدة سوف تكون - عند اللزوم - متحيزة لحماية مصالح دولة إسرائيل، ويؤمل أن يساند الأعضاء الآخرون مصالح دولة فلسطين. وكما نعلم الآن فإن السوفييت والصينيين قد اعترفوا بدولة فلسطين؛ ولذلك أعتقد أن الأمل

وبالطبع الطريق العملى الوحيد هو الاستمرار؛ لأن أى شكل من أشكال الاتفاق أو التسوية السلمية النهائية يجب ضمانها من جانب مجلس الأمن. وقد يكون هناك شكل من أشكال قوات حفظ السلام فى المنطقة وشكل من الوضع الخاص فى القدس؛ ولذلك فإن أى شكل من أشكال اتفاقيات السلام سوف يكون لمجلس الأمن دور فيه. وهذا- فيما أعتقد- يظهر حماقة السياسة الأمريكية منذ «هنرى كيسنجر»، وأن الحكومة الأمريكية بنفسها سوف يكون بوسعها أن تتوسط لعقد هذا النوع من التسوية، وت عزل الروس بعيداً عنها، ولا يُعتقد أن ذلك قد يحدث لأن الروس سوف يكون لهم دور على الأقل فى ظل رعاية مجلس الأمن، وهذه التسوية سوف تحظى بمساندتهم أيضاً. وهذه إذن دعوة للتخلص من منهج كيسنجر والعودة إلى المنهج المتعدد الأطراف فى الأمم المتحدة، وهو المكان الملائم لها.

سؤال: بالنسبة لعملية ناميبيا فى الأمم المتحدة كان هناك تعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، هل تعتقد أن ذلك ممكن حتى فى غياب هذا التعاون؟ بعبارة أخرى: لو قررت الولايات المتحدة استخدام الفيتو بشكل متكرر فى قرارات مجلس الأمن، فهل هناك إجراء آخر يمكن اتباعه لتحقيق نفس الهدف؟

د. «بول»: بالتأكيد. يبدو محتملاً جداً أن «ياسر عرفات» سيأتى إلى الأمم المتحدة للتحديث أمام الجمعية العامة، ويطلب منها أن تعترف بدولة فلسطين. وبالنسبة لى فإن ذلك هو نهاية المهمة، فالجمعية العامة، وأياً كان رأى إدارة ريجان فيها، ترى معظم دول العالم أنها أسمى جهاز تشريعى للعالم كله، وأنا واثق أن الأصوات جاهزة فى الجمعية العامة للاعتراف بدولة فلسطين، وعندما يعترف بدولة فلسطين فى الجمعية العامة، فهذا هو كل ما تريده من اعتراف. ويمكن للجمعية العامة أن تقوم فى المرحلة الحالية باعتبار فلسطين دولة مراقبة لها كل الامتيازات والحصانات الدبلوماسية، رغم أن ذلك لا يجوز أن يمس حقوق منظمة التحرير الفلسطينية التى تمتعت بها بالفعل فى الأمم المتحدة، ويمكن للجمعية العامة أن تتخذ هذه الخطوة خلال الأسبوعين القادمين. والآن وعند هذا الحد سيكون لدى منظمة التحرير أشياء كثيرة من هذا القبيل، وكما تعلم فإن هناك الكثير من الفلسطينيين الذين يقتلون يومياً، ويقضون معظم وقتهم يركزون على تحقيق ذلك،

وهو مجرد إعلان الدولة . وحتى بعد هذه الكلمة فإن معظم وقت منظمة التحرير سيقضى فى محاولة حماية الشعب الفلسطينى وضمان استمرار الانتفاضة . فى هذه الأثناء أظن أن الأمل خلال عام تقريباً أن نرى معظم العالم يعترف بدولة فلسطين فى إثر الجمعية العامة ، وقد نرى معظم دول العالم الثالث فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا يعترف بها ، وأنا واثق أنه إذا عملت الجمعية العامة على الاعتراف بالدولة ، فإن معظم دول أوروبا سوف يعترف بها أيضاً ، فهى تخضع الآن لضغوط هائلة من جانب الولايات المتحدة لتجميد موقفها ، ولكنى أعتقد أنه بعد ذهاب إدارة ريجان وتولى بوش ، ومضى الجمعية العامة فى طريقها ، فسوف ينضمون إليها فى نهاية المطاف . وسوف نرى فى وقت ما دولة فلسطين تطلب عضوية الأمم المتحدة ، وليس واضحاً تماماً ما سوف يحدث فى هذه الحالة ، لكن إذا استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضدها ، فإنى أوضحت أن هناك خطوات يمكن اتخاذها من جانب الجمعية العامة التى تتصرف من طرف واحد دون التعاون مع مجلس الأمن ؛ لتأكيد حقوق فلسطين فى المشاركة فى الجمعية العامة ، وفى أنشطة المنظمة . وفى هذه الحالة ، فإنه إذا أريد فرض جزاءات اقتصادية ضد إسرائيل إذا استمرت فى احتلالها غير المشروع لدولة فلسطين ، بدلاً من الدخول بحسن نية فى مفاوضات تؤدى إلى الانسحاب . كما شرحت فى مقالتي . كيف أن هذه الخطوات يمكن اتخاذها إذا استمرت الولايات المتحدة فى عرقلة مجلس الأمن .

سؤال : فى حالة ناميبيا وحتى مع تعاون الجمعية العامة ومجلس الأمن ، كانت إدارة ريجان قادرة على تأخير استقلال ناميبيا ؛ وذلك بمحاولة صرف الانتباه إلى هدف آخر فى سياستها الخارجية ، فهل يكون أفضل لدولة فلسطين لو أن الطريق البديل كان قد اتخذ؟

د . «بول» : كان حدسى عند كتابة المقال أن الحكومة الأمريكية سوف تلعب دوراً معوقاً ؛ ولذلك حاولت أن أصف سياسة يمكن للمنظمة اتخاذها فى حالة الإعاقة الأمريكية ، وشعورى فى ذلك الوقت هو أننى ركزت اهتمامى على أن الشعب الفلسطينى بحاجة لتعريف نفسه أكثر من السماح للولايات المتحدة وإسرائيل بتقديمه للعالم ؛ وذلك أن إعلان دولتهم عمل من طرف واحد لا يعتمد

على إسرائيل أو الولايات المتحدة، وأن ذلك سوف يغير الموقف كله من الناحية القانونية والسياسية وغيرها في نظر العالم كله . وهذا أمر يجب عليهم السير فيه بدلاً من الجلوس والانتظار لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط . وأرى أن الشيء نفسه يجب عمله الآن، أى متابعة برنامج مؤتمر السلام في الشرق الأوسط ومحاولة العمل بالتعاون مع الحكومة الأمريكية، ولكن في نفس الوقت ألا يتركوا النضال، سواء في فلسطين المحتلة باستخدام الانتفاضة أو في الأمم المتحدة . هناك طريق يمكن اتباعه دبلوماسياً، ويمكن أن يؤدي إلى أن تقرر الأمم المتحدة معاقبة إسرائيل، وقطع كل أنواع الاتصالات الاقتصادية والدبلوماسية معها من جانب المجتمع الدولي بأسره إذا لم تنسحب من فلسطين المحتلة، وهذا يمكن عمله بشكل مستقل عن السياسة الأمريكية على افتراض أن الدول في الجمعية العامة راغبة في مساندة الأمم المتحدة وموقفها من القضية، ولا يهتمهم إن كانت الولايات المتحدة تمارس ضغطاً، فهم يجب أن يعملوا على معاقبة إسرائيل . وبالطبع هناك حاجة إلى أغلبية ثلثين في الجمعية العامة . والواضح أن هنالك بعض الدول شديدة الرغبة في أن تفعل ذلك من حيث المبدأ، ولكنها ليست مستعدة للمخاطرة بإثارة غضب الحكومة الأمريكية، وأمل مرة أخرى أنه إذا استمرت الولايات المتحدة في عرقلة إدارة المجتمع الدولي كلما تعلق الأمر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أن توصل الجمعية العامة إلى هذا القرار . وهذا ما حدث في ناميبيا، لقد مضى عشر سنوات حتى أمكن صدور القرار ٤٢٥ عام ١٩٧٨م وحتى تطورت الأمور بهذا الشكل في ناميبيا، وهو نفس ما يمكن أن يحدث في فلسطين، وأمل ألا يحدث ذلك، فقد بدأت العملية الآن وتحرك في هذا الاتجاه، ويحتاج الشعب الفلسطيني أن يوضح لإسرائيل والحكومة الأمريكية أن هناك خياراً مستقلاً لهم يتخذونه . إنهم يعرفون أنفسهم ويعرضون الموقف، ويجب أن يتسابق الإسرائيليون على المحافظة عليه . وهذا لم يحدث حتى الآن (قيد إعلان الدولة) فقد تكالب الإسرائيليون لمرة واحدة، وليس الفلسطينيون، فالإسرائيليون مشتتون، وهم يتنازعون حول قانون العودة، إنهم لا يستطيعون أن يسووا أمرهم بأنفسهم .

1. See Mandate Agreement Regarding German South West Africa of December 17, 1920, art. 2, reprinted in I. Dore, *The International Mandate System and Namibia* 177 (1985). See also Crawford, *South West Africa: Mandate Termination in Historical Perspective*, 6 Col. J. of Transn'l L. 91 (1967).
2. See British Mandate for Palestine, August, 1922, 8 League of Nations O.J. 1007 (1922). See generally Cunningham, *Palestine — The Last Days of the Mandate*, 24 Int'l Affairs 481 (1948); Hamilton, *Partition of Palestine*, 23 Foreign Pol'y Rep. 286 (1948).
3. See President Wilson's State Papers and Addresses 464-72 (A. Shaw ed. 1918).
4. Department of State, *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1919, The Paris Peace Conference* (13 vols., Washington: United States Gov't. Printing Office, 1942-47). See generally H. Nicolson, *Peacemaking 1919* (1933).
5. Treaty of Versailles, Germany, June 28, 1919, 2 Bevans 43, 11 Martens (3rd) 323.
6. League of Nations Covenant, June 28, 1919, 225 C.T.S. 195, 13 Am. J. Int'l. L. Supp. 128, reprinted in *Basic Documents of the United Nations* 295 (L. Sohn ed. 1968).
7. League of Nations Covenant art. 22.
8. *Id.* at art. 22, para. 1 (emphasis added).
9. *Id.* at art. 22, para. 2.
10. See League of Nations Covenant art. 22.
11. *Id.* at art. 22, paras. 3-6.
12. League of Nations Covenant art. 22, para. 4.
13. See I. Dore, *The International Mandate System and Namibia* 6-7 (1985) (describing the Class A Mandates).
14. League of Nations Covenant art. 22, para. 6.
15. See League of Nations Covenant art. 22, paras. 7-9.
16. See Terms of the League of Nations Mandates, U.N. Doc. A/70, October 1946, republished by the United Nations.
17. See League of Nations Covenant art. 22, para. 3.
18. See League of Nations Covenant art. 22, para. 7.
19. See generally League of Nations, *The Mandates System* 33-67 (L.N. Publ. 1945 V.I.A.1), reprinted in L. Sohn & T. Buergenthal, *International Protection of Human Rights* 337-373 (1974).
20. U.N. Charter, reprinted in *Basic Documents of the United Nations* 1-25 (L. Sohn ed. 1968). For specific provisions of the trusteeship system established under Ch. XII, see U.N. Charter arts. 75-85.
21. U.N. Charter art. 77, para. 1(a) provides: "The trusteeship system shall apply to such territories in the following categories as may be placed thereunder by means of trusteeship agreements: a. territories now held under mandate. . . ."
22. U.N. GAOR (128th plen. mtg. V.R.) at 1424-25 (1947). For a brief view of the plan's recommendations and its discussion in the United Nations, see R. Chowdhuri, *International Mandates and Trusteeship Systems* 106-111 (1955). See also Hales, *Some Legal Aspects of the Mandate System: Sovereignty, Nationality—Termination & Transfer*, 23 *Transactions of the Grotius Society* 85-126 (1937).
23. U.N. Charter art. 80, para. 1. See also Dean, *The San Francisco Conference*, 21 *Foreign Pol'y Rep.* 110, 122 (1945); Gilchrist, *Colonial Questions at the San Francisco Conference*, 39 *Am. Pol. Sci. Rev.* 982, 991 (1945); McKay, *The Arab League in World Politics*, 22 *Foreign Pol'y Rep.* 206 (1946); *Pact of the Arab League (Cairo Pact)*, reprinted in 39 *Am. J. of Int'l L.* 266 (Supp.-Oct. 1945).
24. A review of the debates on art. 80(1) supports this stance.
 The Committee then returned to paragraph B, 5, to which the Delegate for Egypt had submitted an amendment at the previous meeting (see Summary Report of Ninth Meeting, Doc. 552, IV/4/23, p. 3).
 The Delegate for the United States stated that paragraph B, 5, was intended as a conservatory or safeguarding clause. He was willing and desirous that the minutes of this Committee show that it is intended to mean that all rights whatever they may be, remain exactly the same as they exist—that they are neither increased nor diminished by the adoption of this Charter. Any change is left as a matter for subsequent agreements. The clause should neither add nor detract, but safeguard all existing rights, whatever they may be.
 Doc. 580 (English) IV/4/24, 10 U.N.C.I.D. 485, 486 (1945).
 The delegate for the United States moved that the paragraph be amended, stating
 . . . that at the appropriate time he would make a statement to be included in the official Commission records to the effect that among the

"rights whatsoever of any states or any peoples," mentioned in the proposed amendment, there were included any rights set forth in paragraph 4 of Article 22 of the Covenant of the League of Nations.

Doc. 877 (English), II/4/35, 10 U.N.C.I.O. 513, 515 (1945).

As noted in a Draft of the Rapporteur of Committee II/4:

The Delegate for the United States emphasized the fact that paragraph 5 neither increased nor diminished the rights of any states or any peoples with respect to any territories and that any change in such rights would remain a matter for subsequent agreement.

In the discussion of paragraph 5, it was suggested, with reference to mandated territories, that the paragraph should include a specific reference to paragraph 4 of Article 22 of the Covenant of the League of Nations. Objections to this suggestion were raised on the grounds that it would be inadvisable to refer, specifically, to any one international instrument to which all the United Nations were not parties. It was stated that the phrase "existing international instruments" was preferable.

The Committee accepted the interpretation that among the "rights whatsoever of any states or any peoples," mentioned in the proposed amendment, there are included any rights set forth in paragraph 4 of Article 22 of the Covenant of the League of Nations.

Doc. 1091 (English), II/4/44, 10 U.N.C.I.O. 574, 578 (1945).

The identical language also appeared in the actual *Report of the Rapporteur of Committee II/4*, see Doc. 1115 (English), II/4/44(1)(a), 10 U.N.C.I.O. 607, 611 (1945). See also Summary Report of Ninth Meeting of Committee II/4, Doc. 552 (English), II/4/23, 10 U.N.C.I.O. 475-77 (1945).

25. G.A. Res. 9(I), 1 U.N. GAOR Supp. (No. 5), U.N. Doc. A/64 at 13 (1946). The General Assembly:
Invites the States administering territories now held under mandate to undertake practical steps, in concert with other States directly concerned, for the implementation of Article 79 of the Charter. . . .
26. The General Assembly rejected the proposal in G.A. Res. 65(I), 1 U.N. GAOR Supp. (No. 5), U.N. Doc. A/64/Add 1, at 123 (1946), by stating:
[The General Assembly] is unable to accede to the incorporation of the territory of South West Africa in the Union of South Africa; and recommends that the mandated territory of South West Africa be placed under the international trusteeship system and invites the Government of the Union of South Africa to propose for the consideration of the General Assembly a trusteeship agreement for the aforesaid territory.
27. South Africa, though refusing to conclude a Trusteeship Agreement, did declare that it would continue to honor its obligations under the Mandate. See Crawford, *South West Africa: Mandate Termination in Historical Perspective*, 6 Col. J. of Transnt'l L. 91, 124-25 (1967).
28. International Status of South-West Africa, 1950 I.C.J. 128 (Advisory Opinion of July 11, 1950).
29. *Id.* at 136-37.
30. *Id.*
31. *Id.* at 138.
32. *Id.* at 138-40.
33. *Id.* at 143.
34. See Voting Procedure on Questions Relating to Reports and Petitions Concerning the Territory of South-West Africa, 1955 I.C.J. 67, 77-78 (Advisory Opinion of June 7, 1955).
35. *Id.*
36. G.A. Res. 2145, 21 U.N. GAOR Supp. (No. 16) at 2, U.N. Doc. A/6316 (1966).
37. *Id.*
38. *Id.* at 3.
39. G.A. Res. 2248, 22 U.N. GAOR 5th Special Session, U.N. Doc. A/6657/Supp. 1 (1967).
40. *Id.* at art. II, para. 1(a)-(e).
41. *Id.* at para. 3.
42. *Id.* at art. VI.
43. G.A. Res. 2372, 22 U.N. GAOR Supp. (No. 16A) at 1, U.N. Doc. A/6717/Add. 1 (1968).
44. See, G.A. Res. 2403, 23 U.N. GAOR Supp. (No. 18) at 3, U.N. Doc. A/7218 (1968) (declaring South African occupation of Namibia illegal, condemning the refusal to withdraw, and recommending Security Council action to ensure a withdrawal).
45. See G.A. Res. 2498, 24 U.N. GAOR Supp. (No. 30) at 65, U.N. Doc. A/7630 (1969) (declaring right of Namibian people to self-determination and independence, and condemning South African refusal to withdraw); G.A. Res. 2678, 25 U.N. GAOR Supp. (No. 28) at 90, U.N. Doc. A/8028 (1970) (calling upon South Africa to treat Namibian people captured during their struggle

- for freedom as prisoners of war under Fourth Geneva Convention of 1949)
46. See G.A. Res. 2517, 24 U.N. GAOR Supp. (No. 30) at 68, U.N. Doc. A/7630 (1969) (reiterating the illegality of South African occupation, calling upon South Africa to withdraw, reaffirming Namibian right to independence, and once again drawing attention of Security Council, United Nations Council for Namibia, Secretary-General and member States to the need for appropriate measures), G.A. Res. 2679, 25 U.N. GAOR at 91, U.N. Doc. A/8028 (1970) (establishing a United Nations fund for Namibia).
47. S.C. Res. 283, 25 U.N. SCOR at 2, U.N. Doc. S/INF/25 (1970)
48. *Id.*
49. S.C. Res. 284, 25 U.N. SCOR para. 1, U.N. Doc. S/INF/25 (1970).
50. *Id.*
51. Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa) Notwithstanding Security Council Resolution 276 (1970), 1971 I.C.J. 16 (Advisory Opinion of June 21, 1971)
52. *Id.* at 58
53. *Id.*
54. *Id.*
55. *Id.*
56. *Id.* at 37-38.
57. *Id.* at 53-54
58. S.C. Res. 301, 26 U.N. SCOR at 7, U.N. Doc. S/INF/27 (1971)
59. *Id.*
60. See G.A. Res. 3111, 28 U.N. GAOR Supp. (No. 30) at 93, U.N. Doc. A/9030 (1973) (formally recognizing SWAPO as the "authentic representative of the Namibian people"); U.N. Gen. Res. 31/152, 31 U.N. GAOR Supp. (No. 39) at 136, U.N. Doc. A/31/437 (1976); S.C. Res. 418, 32 U.N. SCOR at 5, U.N. Doc. S/INF/33 (1977)
61. See G.A. Res. S-9.2, 33 U.N. GAOR 9th Spec. Sess. Supp. (No. 1) para. 11, U.N. Doc. A/S-9/4 (1978); G.A. Res. 34/92, 34 U.N. GAOR Supp. (No. 46, para. 2(c)), U.N. Doc. A/34/46 (1979); G.A. Res. 35/227, 35 U.N. GAOR Supp. (No. 48) paras. 11-12
62. S.C. Res. 435, 33 U.N. SCOR at 13, U.N. Doc. S/INF/34 (1978).
63. *Id.* At para. 3
64. *Id.*
65. See N.Y. Times, Nov. 14, 1980, at 3, col. 1 (Kissinger declares he will meet with South African Foreign Minister Rieief Botha); N.Y. Times, Nov. 15, 1980 at 6, col. 3 (Western officials concerned about Kissinger meeting with Botha and South African stance on SWA independence); N.Y. Times, Jan. 8, 1981, at 10, col. 1 (U.N. Conference on Namibian independence convenes in Geneva); and N.Y. Times, Jan. 30, 1981, at 2, col. 6 (Botha declares conference failed because of U.N. link to SWAPO).
66. See, e.g. "Constructive Engagement and Linkage," U.S. Dept. of State, 1986 Am. Foreign Pol'y Current Docs. 1984 Ch. 14, Doc. 415, at 822 (interview transcript with Assistant Secretary of State for African Affairs Chester Crocker 5/16/84). But see Boyle, Destructive Engagement in Southern Africa, American Branch, International Law Association, International Practitioner's Notebook, No. 29 (Jan. 1985), reprinted in F. Boyle, Defending Civil Resistance Under International Law 211 (1987)
67. U.N. Charter art. 25. This article provides that United Nations members "agree to accept and carry out the decisions of the Security Council in accordance with the [U.N.] Charter."
68. Shultz, "Southern Africa: Toward An American Consensus," 85 Dep't St. Bull. 22 (June 1985) (Secretary of State George Shultz's Address to the National Press Club—P.R. #73)
69. *Id.* at 25: "Let there be no mistake about it: U.N. Security Council Resolution 435 remains the only internationally acceptable basis for a solution."
70. See M. Akehurst, A Modern Introduction to International Law 53 (4th ed. 1982)
71. U.N. Charter art. 103
72. See Camp David Accords, Sept. 17, 1978, reprinted in Dept. State Bull., Oct. 1978, at 7. The Camp David Accords consisted of (1) a Framework for Peace in the Middle East, reprinted in *id.* at 7-9, and (2) a Framework for the Conclusion of a Peace Treaty Between Egypt and Israel, reprinted in *id.* at 9-10. See also Treaty of Peace, Mar. 26 1979, Egypt-Israel, reprinted in 18 I.L.M. 362 (1979)
73. British Mandate for Palestine, at art. 7
74. Palestine Citizenship Order in Council, S.R. & O., 1925, No. 777, p. 474.
75. Conditions of Admission of a State to Membership in the United Nations, 1948 I.C.J. 57 (Advisory Opinion of May 28, 1948)
76. Competence of the General Assembly for the Admission of a State to the United Nations, 1950 I.C.J. 4 (Advisory Opinion of March 3, 1950)
77. U.N. Charter art. 35
78. U.N. Charter art. 36(1).
79. U.N. Charter art. 27(3).
80. United for Peace Resolution, Nov. 3, 1950, G.A. Res. 377A(V), 5 U.N. GAOR Supp. (No. 20)

- at 10, U.N. Doc. A/1775 (1951).
83. See generally, L. Sohn, *Cases on United Nations Law 491-507* (1967).
84. *Certain Expenses of the United Nations, 1962 I.C.J. Reports 151* (Advisory Opinion of July 20, 1962), *reprinted in* 58 *Am. J. Int'l L.* 1053 (1962).
85. *Id.*
86. U.N. Charter art. 18(2).
87. See *Rules of Procedure of the General Assembly, Rule 88, approved by Resolution 173(II), 17 November 1947 A/520; GAOR II, Res. (A/519), p. 104; reprinted in Basic Documents of the United Nations 41, 54* (L. Sohn ed. 1968). The rule states:
 For the purpose of these rules, the phrase "members present and voting" means Members casting an affirmative or negative vote. Members which abstain from voting are considered as not voting.
88. S.C. Res. 242, 22 U.N. SCOR (1382d mtg.) at 8-9, U.N. Doc. S/8247 (1967); S.C. Res. 338, 28 U.N. SCOR 10, U.N. Doc. S/RES/338 (1973).
89. *Concerning the Future Government of Palestine, Nov. 29, 1947, G.A. Res. 181(II), 2 U.N. GAOR Res. at 131-150, U.N. Doc. A/519 (1947), reprinted in L. Sohn, The United Nations in Action 23* (1968).
90. U.N. Charter art. 80(1).
91. G.A. Res. 3376, 30 U.N. GAOR Supp. (No. 34), U.N. Doc. A/10034 (1975), *reprinted in* 15 *D. Djonovich, United Nations Resolutions: Series I General Assembly 1972-74 at 443* (1984).
92. U.N. Charter art. 41.
93. *Id.*
94. G.A. Res. 2948, 27 U.N. GAOR Supp. (No. 30) (2104th plen. mtg.), U.N. Doc. A/8730 (1972), *reprinted in* *D. Djonovich, XIV United Nations Resolutions: Series I General Assembly 1972-74 at 242* (1984).
95. See Department of State Authorization, Pub. L. No. 98-164, §115, 97 Stat. 1021 (1983), as amended by Pub. L. No. 99-83, §142, 99 Stat. 424 (1985).
96. See U.N. Charter art. 25, which provides "the Members of the United Nations accept and carry out the decisions of the Security Council in accordance with the present Charter."
97. *British Mandate for Palestine* art. 2.
98. *Id.* at art. 5.
99. *Id.* at art. 12.
100. See *The Basic Law of the Federal Republic of Germany, reprinted in Constitutions of the Countries of the World 43* (ed. Blaustein & Flanz 1985).
101. See *The Palestinian National Charter, reprinted in 3 The Arab-Israeli Conflict: Documents 706-11* (J.N. Moore ed. 1975). See also C. Rubenberg, *The Palestinian Liberation Organization — Its Institutional Infrastructure* (1983); C. Rubenberg, *Israel and the American National Interest* (1986).
102. G.A. Res. 3050, 28 U.N. GAOR Supp. (No. 30A) (2117th plen. mtg.), U.N. Doc. A/9030/Add. 1 (1973), *reprinted in* 14 *D. Djonovich, United Nations Resolutions: Series I General Assembly 1972-74 at 370* (1984).
103. Gottlieb, *From Autonomy to a Framework State, Contemporary Issues in International Law 493-514* (T. Buergenthal ed. 1984).
104. See U.S. Dept. of State, 1984 *Am. Foreign Pol'y Current Docs. 1981 Ch. 1, Doc. 40, at 20* (annual message to the Congress by President Carter 1/16/81).
105. *Id.* President Carter further addressed his administration's intentions by stating:
 The focus of our efforts . . . has now turned to Namibia. Negotiations are proceeding among concerned parties . . . [which] should lead to implementation of the U.N. plan for self-determination and independence for Namibia during 1981.
106. See *Comprehensive Anti-Apartheid Act of 1986, Pub. L. 99-440, 100 Stat. 1086* (Oct. 2, 1986). Congress overrode President Reagan's veto of this Act with a 2/3 majority vote in both Houses. *Id.* at 1116.